

Netherlands Institute for
Multiparty Democracy

تم اصدار هذا المنشور من المعهد الهولندي
للديمقراطية متعددة الأحزاب



اوراق السياسات لعام ٢٠١٩ - ٢٠٢٠

اعداد المشاركين في برنامج بناء
قدرات الشباب الناشطين سياسياً

كلمة المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب

تتناهى أهمية المشاركة الشبابية في الشأن العام، بوصفها إحدى أهم دعائم المواطنة والمشاركة الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة.

واستناداً الى رؤيته لدعم الشباب والمرأة، فقد سعى المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب في الاردن، ومن خلال برنامج "بناء قدرات الشباب الناشطين سياسياً في الاردن"، الى العمل مع الشباب لتحفيز مشاركتهم في العملية السياسية من خلال مناقشة القضايا التي يواجهونها وتسليحهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحقيق إمكاناتهم، وفي ذلك تأكيد على أهمية الشباب وإسهاماتهم الإيجابية كعوامل للتغيير.

كما سعى المعهد ومن خلال ضم الشباب في برامج تعزز اكتساب المهارات التي يحتاجونها لتولي أدوار قيادية على الصعيدين المحلي والوطني، الى المساهمة في تمكينهم من المشاركة في صنع القرار بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم.

يعتبر اعداد اوراق السياسات العامة من المهارات الأساسية التي ركز عليها المعهد في برامجه كأحد المهارات ووسائل المشاركة الشبابية للتعبير عن وجهات نظرهم. يهدف هذا الكتيب الى جمع عدد من اوراق السياسات التي عمل على اعدادها المشاركون في برنامج "بناء قدرات الشباب الناشطين سياسياً في الاردن" لتشكل مجتمعة اداة للعصف الذهني وتبادل الأفكار وتقديم خيارات بديلة والبحث حول قضايا مجتمعية .

يتوجه المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب في الاردن بجزيل الشكر والتقدير لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية على تعاونهم وجميع المشاركين وكل من ساهم في نجاح هذا البرنامج وإعداد هذا الكتيب علماً بأن الآراء المعرب عنها في هذا الكتيب هي آراء العاملين على اوراق السياسات المدرجة أو مستقاة من مصادرها ولا تعرب بالضرورة عن آراء المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب في الأردن.

صدر في عام ٢٠٢٠

© جميع حقوق الطبع و النشر محفوظة للمعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب في الأردن

الفهرس

٧	تعزير تطبيق اللامركزية في الأردن	الملخص التنفيذي
٨		المقدمة
٩		الخلفية العامة
١٠		تحليل وخيارات السياسة
١٣		التوصيات والخاتمة
١٥		المراجع
١٦		
١٩	تسهيل وصول الشباب الأردني إلى المناصب القيادية في الأحزاب السياسية	الملخص التنفيذي
٢٠		المقدمة
٢١		الخلفية العامة
٢٢		تحليل وخيارات السياسة
٢٣		التوصيات والخاتمة
٢٨		المراجع
٢٩		
٣١	تمكين المغترب الأردني من الاقتراع في الانتخابات النيابية	الملخص التنفيذي
٣٢		المقدمة
٣٢		الخلفية العامة
٣٣		تحليل وخيارات السياسة
٣٤		التوصيات والخاتمة
٣٨		المراجع
٣٩		
٤١	رفع كفاءة أداء الأحزاب وبرامجها من خلال تحسين نظام المساهمة المالية لدعم الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٩	الملخص التنفيذي
٤٢		المقدمة
٤٣		الخلفية العامة
٤٣		تحليل وخيارات السياسة
٤٦		التوصيات والخاتمة
٥٠		المراجع
٥١		

٥٣

آليات تحسين التعليم عن بُعد في الأردن في ظل جائحة كورونا لعام ٢٠١٩

٥٤

الملخص التنفيذي

٥٤

المقدمة

٥٦

الخلفية العامة

٥٧

تحليل وخيارات السياسة

٦٢

التوصيات والختاتمة

٦٣

المراجع

٦٥

أطر حق التعبير عن الرأي في الإعلام الأردني المرئي

٦٦

الملخص التنفيذي

٦٧

المقدمة

٦٨

الخلفية العامة

٧٠

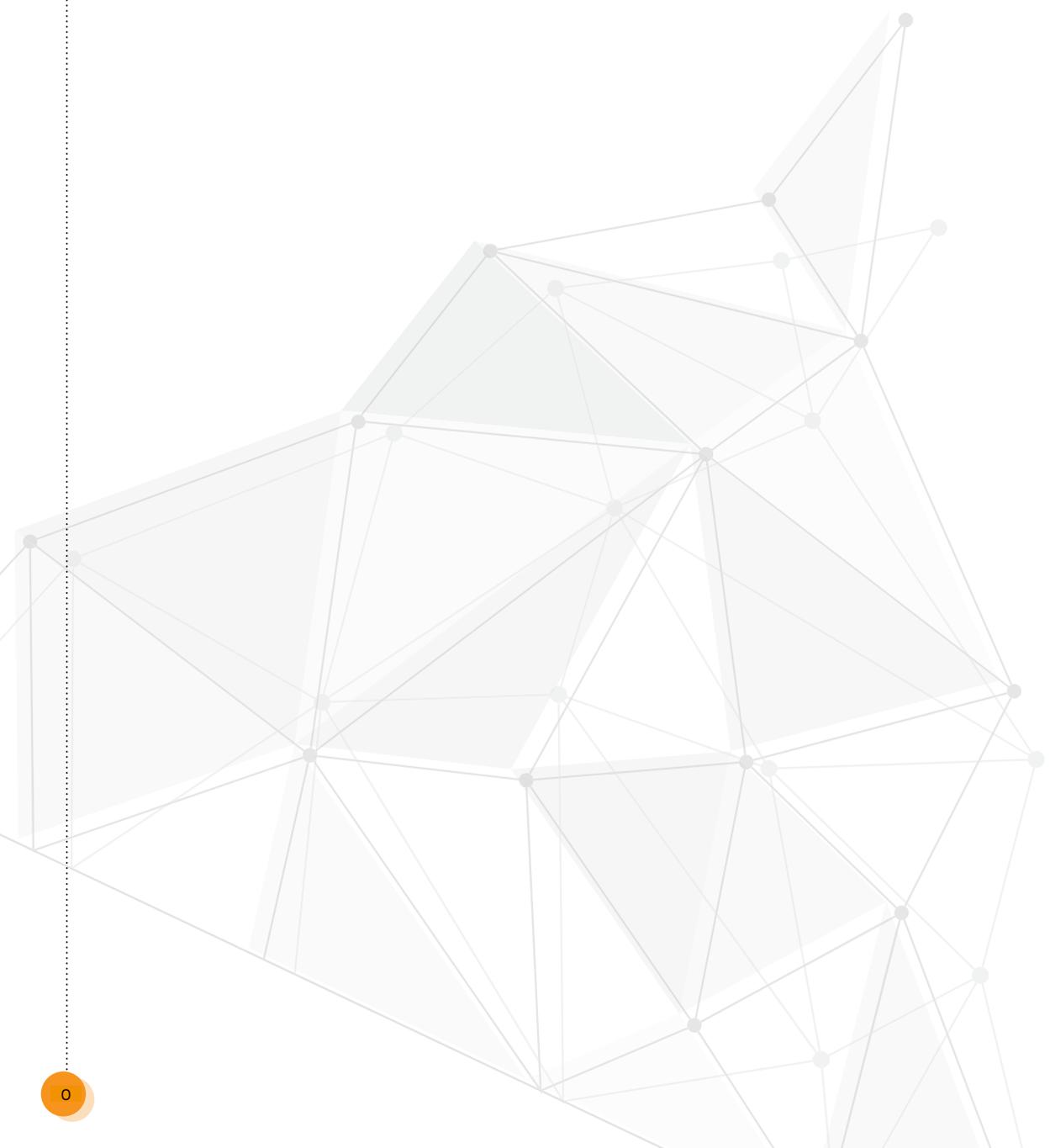
تحليل وخيارات السياسة

٧٣

التوصيات والختاتمة

٧٣

المراجع





تعزير تطبيق اللامركزية في الأردن

تحسين نماذج الإدارة على المستوى المحلية

المملكة الأردنية الهاشمية

أيار ٢٠٢٠

إعداد

- احمد القطامين
- تقوى فراس العثامين
- نوار نقرش
- احمد السعودي
- احمد العكايلة
- محمد الامين العساف

الملخص التنفيذي

تعد اللامركزية من أهم الأحداث و القوانين المستجدة على صعيد الساحة الأردنية خلال السنوات الأخيرة , وما زالت حديث الأروقة و الصالونات والمجالس السياسية , لا سيما وان هذه التجربة تشهد تحولات بين الفينة والأخرى تتعلق بالمشاكل التي واجهت انتخاباتها والصلاحيات الممنوحة لأعضائها المنتخبين والمعينين وضعف أدواتها أو المقياس الذي من خلاله سيتم تقييم تجربة اللامركزية على أنها نجحت أو فشلت .

لذا تتضمن هذه الورقة العديد من المحاور التي تتعلق في قانون اللامركزية وتجربة مجالس اللامركزية الاربعة وخصوصاً مجالس المحافظات ودوره في إقرار المشاريع التنموية الرأسمالية والنقطة البارز وهي المشاكل والتحديات التي واجهت هذه المجالس والحلول والمقترحة أمام المشرع لتعديل القانون بما يتناسب مع نجاح هذا التجربة وجعلها أكثر واقعية وأكثر انسجاماً مع تلبية حاجات المواطنين المتعلقة بالخدمات والتنمية .

إن شكل اللامركزية في الأردن هي اللامركزية الإدارية بعيداً عن اللامركزية المالية مما أدى ضعف مجالس المحافظات وظهر مفهوم جديد يتداوله أعضاء مجالس المحافظات هو مفهوم (لامركزية الإقرار والإعداد ومركزية التنفيذ) , وهذا يعكس حجم صلاحية المركز- الوزارات صاحبة المشاريع - من أجل الصرف والتنفيذ والمراقبة والاشراف والمتابعة .

أدى ضعف التنسيق بين المجالس الأربعة ضمن قانون اللامركزية إلى الصراع بينها بحثاً عن صلاحيات أوسع خارج إطار القانون مما أدى بعض الفوضى ونشوب خلافات بين مجالس المحافظات من جهة والبلديات والحكام الإداريين من جهة أخرى وبين داخل المجالس البلدية والمجالس المحلية من جهة أخرى

كما أن عدم وجود أدوات لمجالس المحافظات كمبنى أو سيارات أو ما يمكنهم لمتابعة المشاريع وحاجات المواطنين , أدى إلى وجود خلل في عمل مجالس المحافظات.

ذكرت هذه الورقة العديد من الخيارات والحلول المتاحة من اجل الوصول إلى نقطة يجمع عليها الجميع من خلال تعديل قانون اللامركزية وتفويض صلاحيات أكثر داخل مجالس اللامركزية في كل محافظة .

المقدمة

يرتبط مفهوم اللامركزية مباشرة بمنهجية الحكم الديمقراطي، ذلك إن جوهر اللامركزية هي توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، من خلال تفويض ونقل الصلاحيات من المركز إلى المستويات المحلية. إذ تعتبر اللامركزية من أهم مبادئ الحكم الرشيد المستند على إشراك أصحاب المصلحة من المواطنين في صناعة القرار. والمبرر الطبيعي للتوجه نحو اللامركزية هي الحقيقة القائلة بأن الناس في مجتمعاتهم المحلية ومناطقهم أعرف وأدري بحاجاتهم وبالتالي كان من الضرورة أن يتاح لهم الفرصة في عملية صنع القرار الخدمي والتنموي الذي يمس حياتهم اليومية.

وفي خطوة إصلاحية واسعة توجه الأردن عام ٢٠١٥ نحو اللامركزية من خلال إقرار قانون اللامركزية رقم ٤٩ والذي تمت بموجبه تطوير الأنظمة و صياغة شكل اللامركزية الإدارية على مستوى المحافظة على أساس مجلس منتخب انتخاباً عاماً مباشراً يُسمى "مجلس المحافظة" والذي سيمتلك فور انتخابه القرار التنموي والخدمي في المحافظة.

ويُقصد باللامركزية الإدارية توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية وبين الهيئات المحلية أو المصالح المستقلة. بعبارة أخرى توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية وبين سلطات لامركزية إقليمية أو مرفقية، مستقلة نسبياً وتخضع لرقابة السلطة المركزية. وفي هذا النظام، تتمتع السلطة المحلية بقدر من الاستقلال في ممارسة اختصاصها فتحفظ الإدارة المركزية بإدارة بعض المرافق العامة وتمنح الأشخاص المعنوية المحلية سلطة إنشاء وإدارة بعض المرافق العامة ذات الطابع المحلي.

مع إقرار قانوني البلديات رقم ٤١ لسنة ٢٠١٥ واللامركزية رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥، اتضحت الملامح الأساسية لهيكلية اللامركزية في الأردن كما أرادها المشرع الأردني، ووفقاً لهذين القانونين تشكلت أربعة مجالس تشكل مجموعها منظومة اللامركزية في الأردن وذلك على النحو الآتي:

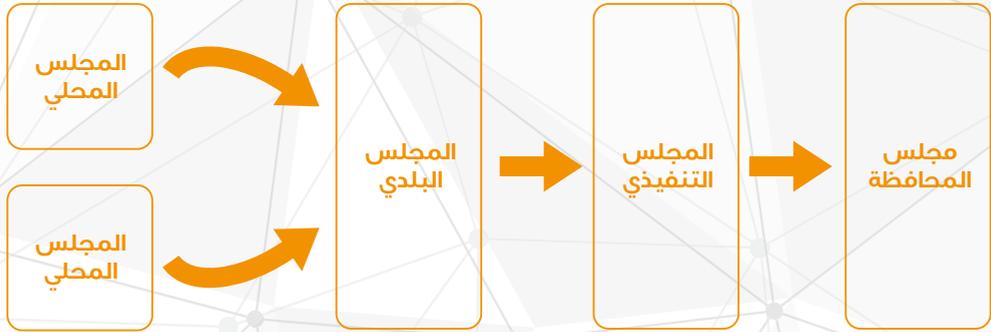
- على مستوى المحافظة، هناك مجلسان هما المجلس التنفيذي ومجلس المحافظة.
- على مستوى منطقة البلدية، هناك مجلسان هما المجلس المحلي والمجلس البلدي.

الخلفية العامة

" فكرة اللامركزية في الأردن جاءت بوقت غير مناسب لعدم وجود بنية تحتية مناسبة بالإضافة لوجود ثغرات في القانون لا تسمح بأن تكون الإجراءات لامركزية أي أنها ما زالت مركزية بكل ما تحمله الكلمة من معنى "

جوزفين النوايسة - مجلس محافظة الكرك

نص قانوني البلديات واللامركزية على مهام محددة لكل مجلس من هذه المجالس بحيث تم تحديد مسار التخطيط التنموي بين هذه المجالس وفق منهجية التخطيط من القاعدة إلى القمة بحيث تبدأ عملية تحديد الاحتياجات من المواطنين في مجتمعاتهم المحلية على مستوى المجالس المحلية. ثم يقوم كل مجلس محلي برفع قائمة الاحتياجات إلى المجلس البلدي، وبعد أن تقر البلديات أدلة احتياجاتها تقوم برفعها للمحافظ بوصفه رئيساً للمجلس التنفيذي ويقوم المحافظ بعد ذلك بإرسال مسودة دليل احتياجات المحافظة إلى مجلس المحافظة وهناك يتم مناقشة الدليل ووضع الأولويات لمختلف المشاريع، ثم يتم إقرار الدليل بشكله النهائي من قبل مجلس المحافظة المنتخب. لاحقاً ظهرت العديد من المشاكل والتحديات المرتبطة بالنموذج الذي أنشأه قانون اللامركزية، حيث بدأت الفجوة تتسع وتزداد بين صلاحيات أعضاء المجالس التي اقراها القانون وقدرتهم المحدودة فعلياً على جعل المحافظين والمجالس التنفيذية فاضعين للمساءلة المزدوجة والمبهممة وغير العملية الواردة في القانون، وأيضاً غياب التركيز الإداري لمؤسسات الدولة التي تتواءم مع تمكين مجالس المحافظات من ممارسة صلاحياتها، الأمر الذي يحد بصورة كبيرة من استجابة المجلس التنفيذي لمطالب مجلس المحافظة وأولوياته.



" مجالس المحافظات ما زالت تعمل بالحد الأدنى من اللامركزية ، لامركزية الإقرار والإعداد ومركزية التنفيذ والإشراف ، وهذا يضعف عمل المجالس ولا يجعلها تقوم بدورها على أكمل وجه ولا يعطيها الدور الحقيقي في الإدارة المحلية وتلبية حاجة المواطنين "

أحمد السعودي - مجلس محافظة الطفيلة.

تواجه المجالس المشكلة بموجب هذا القانون عددا من التحديات التي تؤثر على انفاذ القانون وتحقيق الأهداف التنموية ذات العلاقة على مستوى الإدارة المحلية و يمكن تلخيص هذه التحديات بمشاكل تتعلق بالمهام والصلاحيات، وأخرى تتعلق بتوفير الدعم الفني ودعم البنى التحتية لتسهيل عمل مجالس المركزية

١. مشاكل وتحديات ذات صلة بالمهام الوظيفية وتمويل مجالس المحافظات (اللامركزية المالية)^١

لم يوكل القانون أي مهمة خدمية خاصة إلى مجالس المحافظات، وبما انه لم يتم إنشاء هذه المجالس على هيئة سلطة محلية فعليه، بل اعتبرها مؤسسة تمثيل فستسعى بالأساس إلى التأثير على عملية تقديم الخدمات من خلال المديرية القطاعية. وبالتالي لم يخصص لها القانون أية موارد مالية لأي غرض (باستثناء تمويل النفقات التشغيلية الضرورية لإدامتها).

إن "اللامركزية المالية" في الأردن هي تسمية غير دقيقة لأن ما تقوم به وزارة المالية تحت هذا المسمى لا يتعلق بتحويل موارد مالية من المركز إلى سلطة محلية - دون الحديث عن إعادة توزيع السلطات المالية- بل انه يقتصر على إجراء تعديلات على هيكل الموازنة العامة لإفساح المجال لوحدات حسابية حكومية إضافية. وإذا ما قررت الحكومة الانتقال إلى ما هو أبعد من نموذج المحافظة للامركزية الحالي (عبر تمكين مجلس المحافظة من خلال جهاز تنفيذي والحد الأدنى من البنية الإدارية الخاصة به)، فإنه سيتحتم عند ذلك تحديد الموارد والوظائف التي يجب تخصيصها للمجلس.

٢. مشاكل وتحديات ذات صلة بقدرة مديرية التنمية المحلية على دعم مجلس المحافظة

أوكل القانون لمديريات التنمية المحلية مهمة تقديم المساعدة إلى مجلس المحافظة والمجلس التنفيذي ولكن الأمر انتهى بها في صيغتها الحالية الى عدم مساعدة أي منهما أو أن تلك المساعدة نسبية ويمكن تشبيه هذه المديرية حالياً بوزارات تخطيط مصغرة داخل الإدارة المحلية يقتصر عملها الفعلي في جله على إعداد تقارير حول أنشطة الإدارة المحلية (الى الحد الذي تنام فيه البيانات لها)، وبالتالي لا تمتلك أية قدرة فنية لدعم الدور الذي يجب أن يمارسه مجلس المحافظة في التخطيط الإقليمي وصنع السياسات التنموية- الذي لا يمارسه الآن ، إذ أن القانون الحالي لا ينص على ذلك- .

٣. ضعف التنسيق في العلاقات بين مجالس الإدارة المحلية الأربعة:

هناك حاجة ماسة لتوضيح وتأطير العلاقة بين مجالس المحافظات والمجالس البلدية والمحلية وذلك على اعتبار أن اللامركزية منظومة متكاملة من أربعة مجالس،

١. تمكن الهيئات المحلية المنتخبة بعض مسئوليات الإنفاق، وبعض صلاحيات تعبئة الإيرادات المحلية لتمويل الأنشطة التي تقوم بها، بما يكفل لهذه الهيئات المحلية الاستقلالية في صنع قراراتها المالية

ولا يمكن لها أن تؤتي ثمارها المطلوبة ونتائجها الإيجابية على حياة المواطنين إلا إذا عملت هذه المجالس بشكل تكاملي، وهذا يعود في جانب كبير منه إلى تعدد المرجعيات لمجالس الإدارة المحلية بين عدد من الوزارات (المجالس المحلية والمجالس البلدية - وزارة الشؤون البلدية، المجالس التنفيذية)- وزارة الداخلية، مجالس المحافظات - وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

هذا بالإضافة إلى التضارب في الأدوار بين مجالس الإدارة المحلية المختلفة من جانب وبين مجلس النواب من جانب آخر: إن واحدة من أهم النتائج المرجوة من تفعيل مشروع اللامركزية هي أن يتفرغ النواب لدورهم الرقابي والتشريعي، وأن يترك الدور الخدمي لمجالس المحافظات المنتخبة، ولكن وبسبب أن التجربة في تطبيق اللامركزية ما زالت في بداياتها، لا زال التنافس على القضايا الخدمية قائماً بين مجالس المحافظات وأعضاء مجلس النواب، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يخف تدريجياً حتى يعتاد المواطنون أن القضايا الخدمية هي من اختصاص مجالس محافظاتهم.

٤. ضعف تجهيز البنية التحتية والدعم اللوجستي لمجالس المحافظات:

لقد تم انتخاب المجالس دون تجهيز البنية التحتية اللازمة لعملها، سواء بنية إدارية أو تشريعية أو حتى مستلزمات وأدوات عمل مثل المقرات والمكاتب والسيارات والكوادر، وهذا يعد من أهم مواطن الضل في عمل منظومة اللامركزية في الأردن.

٥. عدم اكتمال عملية تفويض ونقل الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المديرية في المحافظات:

إن تفويض ونقل الصلاحيات من الوزارات المركزية إلى مديرياتها في المحافظات هو جوهر مشروع اللامركزية، وقد أظهرت نقاشات المشاركين في مختلف اللقاءات والجلسات أن عملية تفويض الصلاحيات للمدراء في المحافظات لم تتم حتى الآن بالشكل المطلوب، ولا زالت العديد من القضايا المتعلقة بتنفيذ المشاريع المقررة على موازنة المحافظة بحاجة إلى قرارات وإجراءات من الوزارات المركزية والتأكيد على ضرورة العمل على تفويض ونقل الصلاحيات من الوزارات المركزية إلى المديرية في الميدان وذلك لأن تفويض ونقل الصلاحيات هو جوهر اللامركزية.

" ما زالت المجالس غير قادرة على العمل بسبب عدم نقل الصلاحيات من العاصمة إلى المحافظات وهذا أدى إلى إضعاف دور مجالس المحافظات في المتابعة والإشراف وجميع النجاحات التي حدثت في بعض المحافظات هي نتيجة متابعات فردية للمشاريع داخل العاصمة "

م. راني الطورة - مجلس محافظة معان

تحليل وخيارات السياسة

عملت مجالس اللامركزية منذ تأسيسها بموجب القانون لتنفيذ الرؤى الملكية بتطوير نموذج للإدارة المحلية قائم على إشراك المجتمعات المحلية في تطوير وتنفيذ أجندة التنمية المحلية عبر منظور تشاركي قائم على الاستجابة للموارد والاحتياجات المحلية. إلا أن القانون وبصياغته الحالية حال دون تعزيز دور هذه المجالس فقد ظهرت العديد من المشاكل والتحديات المرتبطة بالنموذج الذي أنشأه قانون اللامركزية والتي تم ذكرها سابقاً. وعليه فإن الخيارات التي يمكن تقديمها لتعزيز أداء مجالس اللامركزية وتمكينها من أداء دورها على مستوى المجتمعات المحلية وخلق النموذج الأمثل للإدارة المحلية. هذه الخيارات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. تفويض سلطة التنسيق والتوجيه ومساعدة مؤسسات الدولة في المحافظة الى المحافظ، حتى يتمكن من الاستجابة إلى طلبات مجلس المحافظة والتعاون معهم من اجل تحقيق التنمية المحلية وتحسين الخدمات وحتى يتسنى للأعضاء مساهمة ومشاركة رئيس المجلس التنفيذي وهو المحافظ.
2. تعديل قانون اللامركزية بحيث يتم إضافة مادة تنص على منح أعضاء مجالس المحافظات القدرة على الرقابة الأدائية، بحيث تملك المجالس القدرة على مساهمة المجلس التنفيذي في حال قصور الأداء في تنفيذ المشاريع المطالة إليه.

بناء على التحليل السابق، نجد أن الخيار الأول هو خيار عملي وسريع إلا انه يعتبر حلاً مؤقتاً ولا يلبي طموحات أعضاء مجالس المحافظات فيما يمثل الخيار الثاني خياراً استراتيجياً إذ يعالج المشكلة من جذورها إلا انه يحتاج إلى إطار زمني طويل حيث يمر بقنوات للمراجعة القانونية والتشاور الوطني من أجل الخروج بالصيغة التي تعالج كافة هذه التحديات بشكل جذري. لقد تم اختيار هذين الخيارين ليكونا بمثابة حلين لهما إيجابيتهما وسلبيتهما ليسهل المقارنة بينهما ليكون أحدهما حلاً عملياً والأخر استراتيجياً.

إن خيارات السياسة والتي تطرحها هذه الورقة تتضمن عدد من خطوات الإصلاح التشريعي والاجتماعي على عدة مستويات وعبر شراكة متعددة مع عدد من المؤسسات الوطنية والتي يجب تنفيذها من خلال وضع خطة عمل تفصيلية مرتبطة بإطار زمني محدد بحيث تركز خطة العمل على خلق شراكات متعددة وعلى عدة مستويات لضمان الأثر العام وتحقيق التغيير المطلوب.

يقدم الجدول التالي الخطوات والإجراءات المقترحة وذات العلاقة بخيارات السياسة والتي تم تعريفها سابقاً كنتيجة للتحليل السابق:

الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)	الجهات ذات العلاقة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
متوسط (٦ شهور - سنة)	- مجلس الوزراء - ديوان الرأي والتشريع - وزارة الإدارة المحلية - مجالس المحافظات	العمل على توفير البنية التحتية اللازمة لعمل مجالس المحافظات
متوسط (٦ شهور - سنة)	- مجلس الوزراء - ديوان الرأي والتشريع - وزارة الإدارة المحلية - مجالس المحافظات	توحيد المرجعية لمجالس الإدارة المحلية كافة على مستوى الهياكل وعلى مستوى التشريع
الخيار الثاني: تعديل قانون اللامركزية بحيث يتم إضافة مادة تنص على منح أعضاء مجالس المحافظات القدرة على الرقابة الأدائية، بحيث تملك المجالس القدرة على مساءلة المجلس التنفيذي في حال قصور الأداء في تنفيذ المشاريع المطالة إليه		
طويل (٣-١ سنوات)	- مجلس النواب - مجلس الوزراء - ديوان الرأي والتشريع - وزارة الإدارة المحلية - مجالس المحافظات	تعديل قانون اللامركزية بما يمنح مجالس المحافظات صلاحيات الرقابة والمساءلة على المجالس التنفيذية بحيث يكون المجلس التنفيذي مسؤولاً أمام مجلس المحافظة عن نتائج أعماله ولتأطير العلاقة وتوضيحها بين المجلس البلدي ومجلس المحافظة
طويل (٣-١ سنوات)	- مجلس النواب - مجلس الوزراء - ديوان الرأي والتشريع - وزارة الإدارة المحلية - مجالس المحافظات	دراسة وتصنيف حالات التوقيف الإداري وبشكل خاص تلك المتعلقة بالنساء ووضع نموذج لمعالجتها بشكل عادل وحقوقى بصت
طويل (٣-١ سنوات)	- مجلس النواب - مجلس الوزراء - ديوان الرأي والتشريع - وزارة الإدارة المحلية - وزارة المالية - مجالس المحافظات	زيادة موازنات مجالس المحافظات المخصصة للمشاريع الرأسمالية والاعتراف لمجالس المحافظات بالحق في الاحتفاظ بالأموال غير المنفقة خلال السنة المالية للسنة المالية اللاحقة

التوصيات و الخاتمة

جاءت هذه التوصيات لتبرز أهمية وجود حلول للمشاكل وللخيارات المتاحة التي نستطيع من خلالها الوصول إلى طريق يسهم في إنجاز تجربة اللامركزية وتطويرها بما يتناسب مع حاجة المحافظات وتنميتها.

إذ تعتبر اللامركزية تجربة اصلاحية مهمة بحاجة إلى تقييم مستمر من أجل إنجازها ومن أجل اشراك المواطن في صناعة القرار ومن أجل إقامة مشاريع تنموية من شأنها رفع المستوى الخدمي في المحافظات ومن أجل القضاء على المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الأردن والتي اصبحت عبأً يثقل كاهل الحكومات المتعاقبة. إن خيارات السياسة التي تم طرحها في هذه الورقة هي حلول عملية وإستراتيجية اعتمدت بشكل رئيسي على الجلوس والاستماع للعديد من أعضاء مجالس المحافظات على مستوى الاردن كونهم الفئة التي عاشت هذه التجربة بحذافيرها والذين أطلعوا أكثر على المشاكل والتحديات التي واجهتهم .

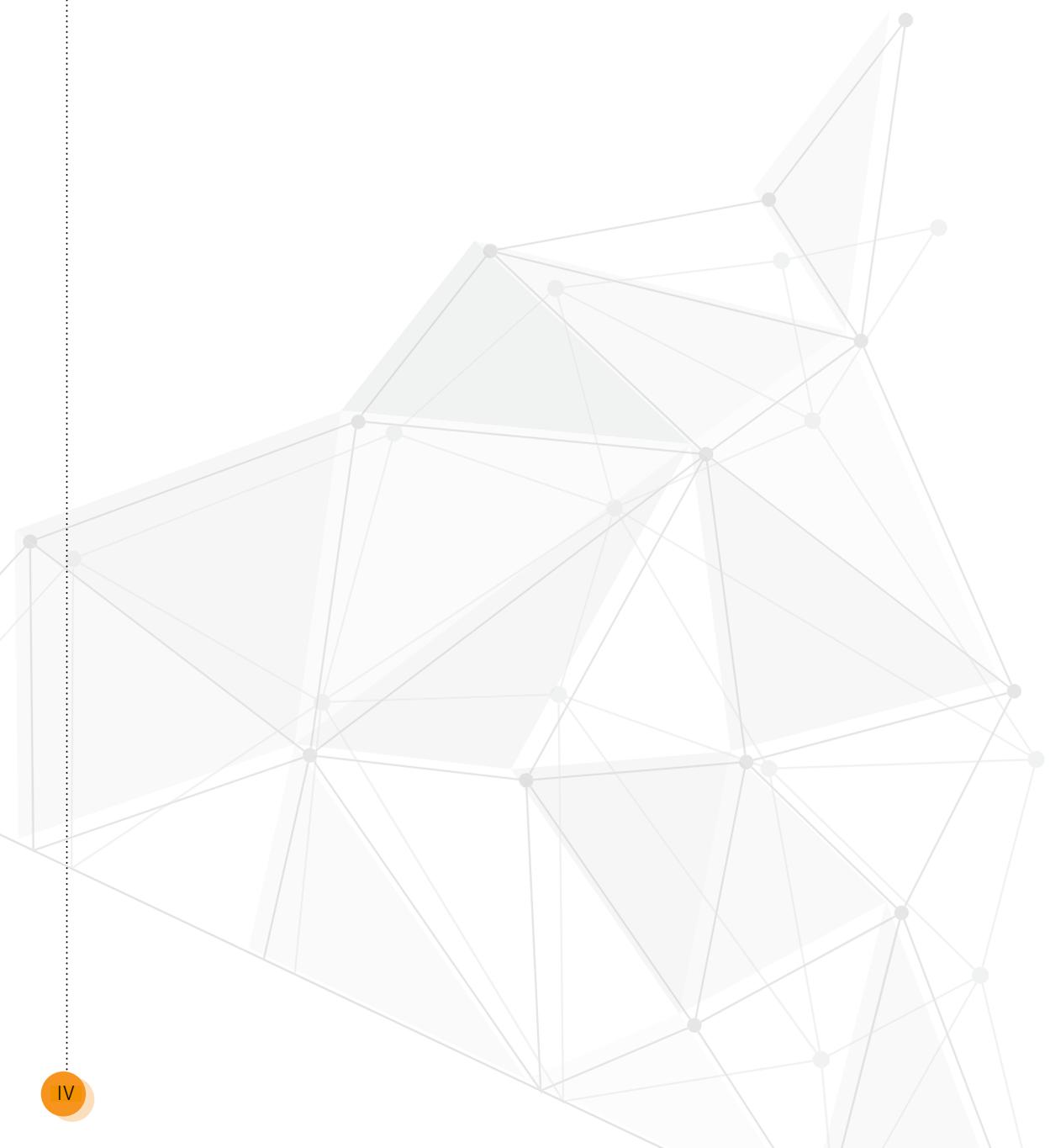
في هذه الورقة نجد أنفسنا نميل للخيار الثاني الذي ينادي "بتعديل قانون اللامركزية بحيث يتم إضافة مادة تنص على منح أعضاء مجالس المحافظات القدرة على الرقابة الأدائية، بحيث تملك المجالس القدرة على مساءلة المجلس التنفيذي في حال قصور الأداء في تنفيذ المشاريع المحالة إليه" رغم بعض سلبياته التي اجتمعت في مراحلها الطويلة إلا أننا وجدنا فيه خياراً يحمل حلاً جذرياً ويحافظ على اللامركزية بمفهومها الإداري والمالي ويمكن مجالس المحافظات من بسط صلاحياتها بشكل أكبر في ظل القانون بعيداً عن الحلول المؤقتة والقرارات السريعة .

أن الوصول إلى قانون إستراتيجي في اللامركزية سيعطي الفرصة امام فئات الشباب والمرأة من المشاركة بقوة في صنع القرار داخل المحافظات وإحداث تغيير جوهري يمس قضايا الشباب والمرأة التنموية والخدمية او بمعنى آخر تمكينهم في ايجاد بنية تحتية للانطلاق نحو المستقبل , فمشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات اللامركزية كانت جيدة لكننا بحاجة أكثر لتأطير هذه المشاركة بالقانون لزيادة الاعداد والوصول إلى عضوية المجالس المنتخبة لتتصلح الامنيات إلى حقائق ووقائع .

امام هذه الخيارات وتلك الحلول خطوات ومراحل تحتاج إلى الوقوف على تفاصيلها ومفترقاتها للخروج بتوصيات يترتب عليها مستقبل قانون اللامركزية ومدى فاعليتها بتمكين المواطنين من معرفة احتياجاتهم التنموية التي تنهض بالمحافظات وتجعلها أكثر قدرة على الادارة المحلية داخل الاردن .

6.المراجع

- العجارمة، أحمد،(دليلك المبسط الى اللامركزية في الأردن)، عمان , ٢٠١٦.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،(اللامركزية: التشخيص والسناريوهات المقترحة) ، ٢٠١٩.
- الوحدة الاستشارية للامركزية في برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي ،(الحوار الوطني للامركزية)،الأردن , ٢٠١٩ .
- الأكصل , رنا ،(دليل اللامركزية في حقل التطبيق - التجربة الأردنية الناشئة)، عمان , ٢٠١٩.
- مركز الحياة راصد ،(دليل اللامركزية لتطوير أداء المجالس المحلية)، الأردن , ٢٠١٩.
- مؤسسة هانز زايدل الألمانية ،(التقرير الختامي للامركزية في الأردن) ، ٢٠١٩.





تسهيل وصول الشباب الأردني إلى المناصب القيادية في الأحزاب السياسية

الشباب و المناصب الحزبية القيادية

المملكة الأردنية الهاشمية

أيار ٢٠٢٠

إعداد

• ديما الخرابشة

• أحمد الخوالدة

• فادي سمارنة

• محمد درويش

الملخص التنفيذي

يعتبر الشباب الأردني المحرك الأساسي لعجلة التقدم والتنمية فهم يمثلون الحاضر والمستقبل، الأمر الذي يجعلنا أمام مسؤولية كبيرة تحتم علينا ان نتطلع إلى المستقبل ونحن متأكدين من قدرات الشباب الأردني اليوم وقدراتهم القيادية في إدارة مختلف المناصب القيادية في مؤسسات الدولة.

تبحث ورقة السياسات هذه في أسباب ضعف وصول الشباب إلى المناصب القيادية داخل الأحزاب الذي ساهم في تهميش دور الشباب في الحياة السياسية وتقزيم الدور الحيوي الذي يمكن للشباب أدائه في إطار سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إذ تحاول الورقة إبراز الدور الهام الذي يمكن للشباب أدائه من بناء أجنداث وطنية تستجيب لاحتياجات وإمكانيات المجتمعات المحلية. كما تبحث هذه الورقة في الأسباب التنظيمية والقانونية التي أثرت على وصول الشباب للمواقع القيادية داخل الأحزاب. إضافة لذلك فإن هذه الورقة تبحث في الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وتتقصى واقع العمل الحزبي وذلك بغية الوصول إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها بناء بيئات حاضنة للعمل الحزبي الشبابي وتوفير الدعم الفني والقانوني الذي من شأنه تسهيل وصول الشباب للمواقع الحزبية وضمان وصول أصواتهم لبناء أجنداث العمل التنموي وخلق بيئات العمل السياسي بشكل عام.

في إطار العمل علي هذه الورقة تم مراجعة عدد من الأنظمة الداخلية لأحزاب سياسية أردنية ممثلة عن (اليمين، الوسط، اليسار)، وتحليل عدد من الدراسات المحلية والدولية في ما يخص الشباب ومشاركتهم في الأحزاب، حيث تبين لدينا أن الأحزاب السياسية "الممثلة للعينة" لم تتطرق إلى ان فئة الشباب لديها الإمكانيات للوصول إلى المناصب القيادية داخلها، أو في حالات أخرى لم تتطرق إلى فئة الشباب في نظمها الداخلية.

تقدم هذه الورقة تحليلا فنيا متخصصا بناء على مراجعة لعدد من الأنظمة الداخلية للأحزاب وعدد من الدراسات المحلية التي تناولت تطور العمل الحزبي والتشريعات الناظمة له. والتي أظهرت ضعف هذه الأنظمة في توفير بيئة داعمة وجاذبة للعمل الحزبي الشبابي. حيث لوحظ أن هناك قصورا وأصفا في دور هذه الأحزاب في إفساح المجال للشباب للمشاركة في العمل الحزبي وقصورا في توفير برامج لدعم قدرات الشباب فنيا للوصول إلى مناصب قيادية.

وبناء على ما سبق، تقدم ورقة السياسات عدد من التوصيات التي من شأنها دعم وتوفير مناخ آمن للشباب الأردني لتفعيل مشاركتهم السياسية عبر عدد من التوجيهات الإستراتيجية والعملية في الوقت ذاته. حيث تتضمن التوصيات عدد من التوجهات التي من شأنها دعم الشباب فنيا كتوفير مساقات فنية وتدريبية خاصة بالمشاركة السياسية والعمل الحزبي إضافة إلى برامج تدريبية متخصصة في مجال العمل الحزبي. كما توصي الورقة بتطوير أدوات العمل الحزبي وتشريعاته لتوفير بيئات دامج للشباب تسمح وتهيئ الشباب للوصول إلى مناصب قيادية داخل هذه الأحزاب تمهيدا لدور أكبر على مستوى السياسات الوطنية من خلال مشاركة فاعلة وعادلة في العمل السياسي والتمثيل البرلماني.

المقدمة

يستطيع الفرد من خلال المشاركة في الحياة العامة الحصول على حصته من الشأن العام. وتقدم المشاركة السياسية مجموعة من الفرص التي من شأنها تعزيز هذا الدور. فالمشاركة السياسية تعني مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في أكبر عدد ممكن من الأنشطة والمجالات بحيث تتماشى هذه المجالات مع قدرات ومتطلبات هؤلاء الأفراد، فأهم مبادئ الدولة الحديثة أن تكون المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطياً أصيلاً فيها ويكون ذلك من خلال تأسيس مفاهيم المواطنة والحرية والحقوق والواجبات بين أفراد شعبها، كما تعد مشاركة الشباب سياسياً تعزيزاً حقيقياً لنظام الديمقراطية وتطبيقاً عملياً على المشاركة وآليات الديمقراطية.

في الأردن، يشكل الشباب الشريحة الأكبر في المجتمع حيث ان ٦٣٪ من نسبة السكان أقل من ٣٠ عام^٢، الفئة التي يصنفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية على أنها فئة الشباب، الفئة الأحق بالمشاركة السياسية والتي تعبر بشكل خاص عن جوهر المواطنة.

فهذه الفئة بشكل خاص وفئات المجتمع الأخرى بشكل عام هم أصحاب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتي كفلها الدستور، ولذلك، فإن توعية الشباب بأهمية مشاركتهم السياسية، وتأهيل قطاع الشباب وتعزيز مشاركتهم من خلال خلق جو مناسب بين الشباب وصناع القرار، وزيادة وعي الشباب وإدراكهم لحقوقهم المجتمعية والسياسية، وتوعيتهم بواجباتهم ومسؤولياتهم المجتمعية، ومساعدتهم من خلال إتاحة الفرصة لطرح قضاياهم وأرائهم أمام صناع القرار والسياسيين ومؤسسات المجتمع المدني يعتبر من أهم أولويات أجندة التنمية السياسية.

إلا انه قد لوحظ أن نسبة الأحزاب التي تطرقت في أولويات برامجها الانتخابية في عام ٢٠١٦ لقضايا دعم الشباب (٦٪) فقط، وهي نسبة متدنية جداً وتندرج بالخطر لأنها تعكس واقعاً مريباً من التهميش واللامبالاة لقضايا التمكين الحزبي الشبابي والعمل السياسي. كما أنها تعزز التوجهات والنظرة السلبية بين الشباب فيما يخص العمل الحزبي الأمر الذي من شأنه زيادة نسبة عزوف الشباب عن المشاركة السياسية بكافة مظاهرها. كما أظهرت تقارير الهيئة المستقلة للانتخاب أن نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات البرلمانية لم تتجاوز ٦٪ من نسبة المصوتين، نتيجة لضعف الثقة في النظام الانتخابي وتجييد أدوار الشباب في المشاركة السياسية وضعف مشاركتهم السياسية نتيجة لتهميش أدوارهم ضمن المنظومة الحزبية الحالية. حيث لوحظ ضعف وصول الشباب الأردني إلى المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية، وتهميش تطلعاتهم وغياب رؤيتهم عن المناصب القيادية، وتجاهل السياسة العامة للدولة الأردنية البرامج التي تدعم وصول الشباب لهذه المناصب الشباب في كافة مفاصل الدولة. هذه الأسباب بالإضافة إلى أسباب أخرى عززت في مجملها عزوف الشباب الأردني عن المشاركة السياسية بشكل عام^٣.

١. طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية (دار غريب للطباعة والنشر ١٩٩٩) صفحة (١٤).

٢. حسب ما ورد في موقع يونسكو، نسبة الشباب في المجتمع الأردني مع العلم ان العمر من ٢٤-١٥ سنة <https://www.unicef.org/jordan/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8>

٣. تقرير راصد «دراسة توجهات الأحزاب البرلمانية للانتخابات لعام ٢٠١٦، صفحة (١٢)، <http://www.hayatcenter.org/uploads/2016/08/20160806140114ar.pdf>

الخلفية العامة

يستطيع بدأت الحياة الحزبية في الأردن قبل تأسيس أمانة شرق الأردن في سنة ١٩٢١، فقد كانت أبرز أحداث تلك الفترة القرارات السياسية المتعلقة بالتقسيمات الجغرافية "ساكس بيكو" و"وعد بلفور"، الأمر الذي ساهم في انخراط الأردنيين في تكتلات سياسية مناهضة لهذه التقسيمات حيث كان أبرز تلك التكتلات السياسية والحزبية حزب الاستقلال السوري، و الذي تم تأسيس فرع له لاحقاً في الأردن بعد أنشاء الأمانة وضمت الحكومة الأولى المشكلة من قبل رشيد طليع في عام ١٩٢١ أعضاء من الحزب.^٤

كما شهدت الإمارة في شرقي الأردن في الفترة ما بين ١٩٢١/٣/٢-١٩٤٦/٥/٢٥ م نشاطاً حزبياً متواصلاً والذي كان له الأثر الكبير في تشكيل الحكومات ابتداءً من أول حكومة في الإمارة إلى آخر حكومة قبل إعلان المملكة الأردنية وإلى حين صدور أول قانون للأحزاب في عام ١٩٥٦ إلى أن صدر بعده سنة واحدة قراراً بتجميد الحياة السياسية وإعلان حالة الطوارئ في البلاد لتتشكل حياة الأحزاب الخفية والتي استمرت في العمل الحزبي حتى عودة الانفراج الديمقراطي الذي حصل في عام ١٩٩٢ بعد أول انتخابات نيابية أجريت بعد الانفراج الديمقراطي والذي شاركت به الأحزاب التي كانت تعمل طيلة فترة الأحكام المعرفية وتصل إلى البرلمان بنسبة كبيرة.

ورغم صدور قانون للأحزاب سنة ٢٠٠٧ إلى أن الحياة الحزبية بقيت ضعيفة في ظل وجود قانون انتخابي لا يسمح لها بالصعود إلى البرلمان في ظل التهميش المستمر الذي كانت تتعرض له في السابق كما عزز قانون الانتخاب الحالي "الصوت الواحد" صعود أشخاص يتمتعون بدعم عشائري.

في السنوات اللاحقة ومع هبة الربيع العربي، كان الشباب الأردني متصدراً لهذه الاحتجاجات نتيجة لضعف الدولة في إدارة ملف الشباب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من فكان للشباب الكلمة في بعض الملفات الحاسمة والتي ساهمت بإسقاط الحكومات وتغيير النهج الذي استمر لمدة طويلة من عمر الدولة الأردنية.

أما فيما يخص قانون الصوت الواحد فقد طالبت الاحتجاجات هذا القانون مطالبة بإصلاح القانون واستبداله بقانون انتخاب عصري وإصلاحي.^٥

أخيراً، بالرغم من الإصلاحات السياسية إلا أن عدد المواطنين المنتسبين للأحزاب السياسية في الأردن لا يزال متدنياً و يقدر بـ ٣٤,٩٥٧ منتسب تصل نسبة الشباب بينهم ٣٦,٤٧٪، هذه النسبة المتدنية من الشباب داخل الأحزاب السياسية لم تساعد الشباب بالوصول إلى مناصب قيادية داخل أحزابهم.

٤. موقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، قسم الأحزاب السياسية، تاريخ الأحزاب السياسية، <http://www.moppa.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=208>

٥. يهدم هذا القانون ثقافة الانتخاب عن طريق البرامج الحزبية و بدعم المرشح بناء على رابطة الدم، لذلك فإن هذا القانون لا يدعم البرامج ولا يعزز الانتخاب على أساس الكفاءة

٦. تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٨، فصل الحق في تأسيس الأحزاب السياسية والانتساب إليها، صفحة (٨٣). <https://we.tl/t-MwUBhzEFOi>

تحليل خيارات السياسة

أدت محدودية وصول الشباب الأردني إلى المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية، إلى تهميش تطلعات الشباب وغياب رؤيتهم عن القيادات في المناصب القيادية، كما ساهم تجاهل السياسة العامة للدولة الأردنية لوجود الشباب في المناصب القيادية في كل مفاصل الدولة في زيادة تهميشهم وتقزيم أدوارهم. يمكن تفسير انخفاض أعداد الشباب المنخرطين في الأحزاب من خلال البحث في عدة أسباب وعلى عدة مستويات: المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي حيث أثر كل مستوى من خلال عوامله المتعددة في الوصول لهذه النتيجة التي نتحدث عنها.

في إحدى المقابلات مع أحد الشباب الأردنيين من خارج العاصمة عمان والمنتسبين لحزب سياسي وطني تأسس في السنوات القليلة الماضية، عبر محمد عن خيبة أمله واستيائه من التجربة الحزبية "كنت متحمسا للانضمام إلى أحد الأحزاب الأردنية التي تشكلت مؤخرا وكانت تنادي بالبرامجية والتشاركية لأصطدم بالواقع الذي كان أمامي حيث كانت هناك مجموعة تسيطر على الحزب في المحافظة بحيث لم يكن بالإمكان الترشح دون الانضمام إليهم أو القبول بأرائهم، وعندما حاولت تجميع الشباب لبناء إطار شبابي داخل الحزب باءت هذه المحاولات بالفشل لسيطرتهم من حيث العدد على مفاصل الحزب بشكل تام".

تتداخل الأسباب التي تساهم أو ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في محدودية وصول الشباب في المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية، حيث تلعب الأعراف الاجتماعية في النظر إلى الشباب على أنهم لا يملكون القدرات الفنية والتنظيمية والإدارية اللازمة للعمل الحزبي والتي تؤثر سلبا على وصولهم إلى مواقع قيادية داخل الأحزاب كما تعزز هذه المعتقدات الاجتماعية دور كبار السن في الوصول والبقاء في مثل هذه المناصب باعتبارهم الأكثر قدرة على القيام بمتطلبات هذه المناصب..

فيما تعزز الأزمات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالفساد والبطالة و الفساد حالة التهميش الحزبي للشباب. إذ تساهم في تكريس خوف الشباب من الإقبال على العمل الحزبي والمشاركة السياسية بشكل عام، ذلك أن العمل الحزبي والنشاط السياسي يضعف من فرص الشباب في الحصول على عمل أو يؤثر سلبا في الأمن الوظيفي.

فعند مراجعة المناهج التعليمية في المدارس نجد أن هذه المناهج تركز نظام تلقينيا خاليا من الإبداع وبناء القدرات. كما أنها تساهم بشكل محدد في الحد من فرص الشباب في إيجاد مساحات كافية للعمل والتفكير الناقد. حيث أضعفت هذه المناهج من قدرات الشباب الفنية كما أنها حرمتهم من التزود بآليات النقد والتحليل لبناء رؤيتهم الخاصة على صعيد مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع

المدني، الأمر الذي ساهم في تغييب الشباب عن صياغة السياسات العامة مما يعني غياب رؤية الشباب عن هذه السياسات في حين أنهم يمثلون الشريحة الأكبر في المجتمع الأردني، حيث يشكل الشباب تحت سن ٣٠ عام ٦٣٪ من التركيبة السكانية في الأردن.

هذا الأمر ساهم في إهدار فرصة ديموغرافية عظيمة للأردن من أجل تعزيز الأدوار السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأثرها على أجندة التنمية المستدامة. كما أن هذه المسألة سيكون لها تأثير كبير على المدى البعيد من اللامبالاة وعدم المشاركة وشعور متراكم وعميق من الإحباط بين الشباب يفغذي بشكل خفي التطرف والتنمر.

إن استمرار تغييب الشباب عن الحياة السياسية وتقييد وصولهم لمناصب قيادية من شأنه إحداث أزمات داخل المجتمع وعلى مستوى كافة القطاعات والمجالات، حيث يعزز مثل هذا التهميش والتغييب في زيادة مستويات الفقر والبطالة والفساد بين أفراد الشعب الأردني، كما سيساهم في فقدان الأمل وإحساس الشباب الأردني بعدم جدوى مشاركتهم في أي من أدوات المشاركة وبأهمية آرائهم ورؤيتهم لقيادة الحاضر والمستقبل للأردن، إضافة إلى غياب الرؤية الشبابية في الحلول التي تسعى مؤسسات الدولة القيام بها لتحسين الوضع القائم. كما يساهم هذا الأمر، في احتجاز التطور المطلوب والمرغوب به طبيعياً للكوادر الشابة في العمل السياسي ويؤثر سلباً في الحد من عملية التجديد للعمل الحزبي والسياسي، الأمر الذي من شأنه انسحاب الشباب الأردني من العمل السياسي وزيادة التهميش الحزبي للشباب بشكل عام.

إن المراجعة الدقيقة للنظمية الداخلية للأحزاب السياسية (اليمن، الوسط، اليسار) في الأردن والتحليل الفني لعدد من الدراسات المحلية والدولية يؤكد أن معالجة الوضع الراهن والتحديات المطروحة على الساحة الأردنية خصوصاً الإصلاح السياسي لن يأت إلا من خلال فعل سياسي قوي وديمقراطي يكون الشباب فيه فاعلاً رئيسياً وحقيقاً ومباشراً. إن تحقيق الإصلاح السياسي وتعزيز وصول الشباب إلى المناصب القيادية يتطلب من جميع الفاعلين رسم سياسات وخطط متوسطة وطويلة الأمد تكون محصلتها وضع الشباب في سياقهم المجتمعي الصحيح كقوة تغيير رئيسية ومبادرة.

إذ يقع على عاتق الأحزاب السياسية بشكل خاص مسؤولية تحديث برامجها وإعادة دمج الشباب فيها بشكل رئيسي في من خلال برامج متخصصة لدعم القيادة المستقبلية للشباب للأحزاب و داخل الدولة الأردنية.

فحتى يومنا هذا، لا تزال الأحزاب السياسية الأردنية تفتقر لأدوات الخطاب الشبابي الشمولي بالرغم من التطور التكنولوجي والحداثة المعاصرة، الأمر الذي من شأنه إضعاف تأثير برامج الأحزاب السياسية واستدامة عملياتها خصوصاً على مستوى القرى والأرياف فالشباب الأردني بحاجة إلى تعزيز ثقته بالعمل الحزبي والنشاط السياسي، وإذا فشلت هذه الأحزاب في تقديم مثل هذه البرامج أو الوصول للشباب

في القرى والأرياف فإنها لن تكون حاضرة بقوة في وجدان الشباب الأردني . إن الإصلاح الحزبي القادر على دمج وتمثيل الشباب داخل الأحزاب ونقل رؤيته وتطلعاته المستقبلية من خلال تقديم قيادات شابة سيساهم في تعزيز الممارسات الديمقراطية لإدارة شؤونها التنظيمية وتعزيز دور الأحزاب كأدوات فاعلة لقيادة الإصلاح والتجديد التنموي.

ستساهم الشراكات القوية بين عدد من الجهات والهيئات الحكومية في إصلاح العمل الحزبي وتعزيز وصول الشباب إلى المناصب القيادية داخل الأحزاب كوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي و وزارة الشباب، مجلس الأمة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمشاركة السياسية، إضافة إلى الأحزاب السياسية ذاتها. كما تلعب الأسرة دوراً حيوياً في تحسين وصول ومشاركة الشباب في الحياة السياسية من خلال العم النفسي والاجتماعي الذي تستطيع تقديمه للقيادات الحزبية الشابة والتطمينات حول أدوارها وبرامجها..

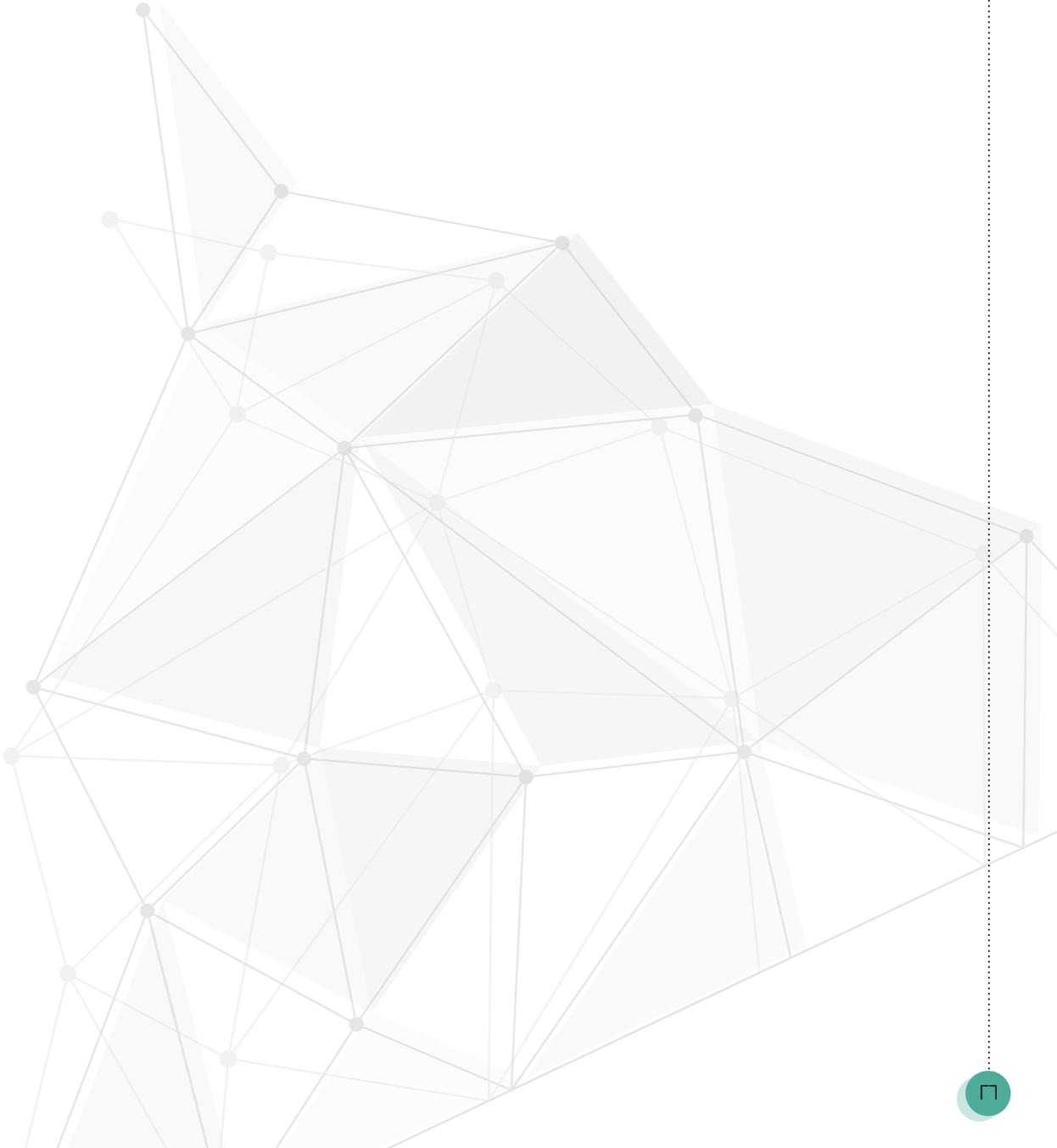
إن على الحكومات تقديم مجموعة متنوعة من "الأدوات" التي تكفل لها التحقق من أن فنطور الشباب قد أدمج في صياغة السياسات وفي تقديم الخدمات. فعلى الحكومة أيضا تعديل توجيهات السياسات العامة بقصد تعزيز مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، بحيث يتم إشراك الشباب والاستعانة بالنماذج الشبابية الناجحة وتوسيع نطاق سياساتها لتشمل المواطنين من الشباب^٧. تقدم هذه الورقة خيارات سياسة لدعم وصول الشباب للمناصب القيادية من خلال خيارين أساسيين:

١. إصلاح تشريعي قانوني لكل من قانون الانتخاب وقانون الأحزاب بحيث يضمن التمثيل الشبابي والوصول إلى المناصب القيادية في الأحزاب والبرلمان.
٢. إحداث تغيير في الممارسات والفكر التقليدي للعمل الحزبي والسياسي للشباب ووصولهم لمناصب قيادية.

إن خيارات السياسة والتي تطرحها هذه الورقة تتضمن عدد من خطوات الإصلاح التشريعي والاجتماعي على عدة مستويات ومن خلال الشراكة مع عدد من المؤسسات الوطنية والتي يجب تنفيذها من خلال وضع خطة محكمة مرتبطة بإطار زمني محدد لدعم النشاط السياسي لطلبة الجامعات الحكومية والخاصة في ظل وجود اتحادات طلابية منتخبة وليس التعيين كما هو الحال في بعض الجامعات أو حتى غياب وجود ممثلين للطلبة بشكل عام، وذلك لتحفيز الشباب الأردني على الترشح عن أحزابهم. إضافة لذلك، يتوجب على وزارة الشؤون البرلمانية والسياسية تقديم الدعم فقط للأحزاب السياسية التي تدعم وصول الشباب إلى المناصب القيادية على أن لا يقتصر الدعم على الدعم المالي فحسب وإنما الدم الفني من خلال التأكيد على أهمية تعديل قانون الانتخاب بشكل يضمن وصول الشباب إلى البرلمان عن طريق مقاعد مخصصة للشباب أو خفض سن الترشح للراغبين بالترشح.

٧. تقرير مشاركة الشباب في الحياة العامة في الأردن والمغرب وتونس، صفحة (٩)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

إن كل ما سبق ذكره يعتبر خطوات تراكمية تدعم حصول الشباب الأردني على البيئة السياسية التي تسهل وصوله إلى مناصب من شأنها قيادة وإحداث التغيير السياسي والتنموي المطلوب . في الوقت ذاته ، هناك حاجة لخلق مناخ آمن يحمي الشباب الحزبي من المضايقات التي يقوم بها بعض أفراد الأجهزة الأمنية عند استصدار وثائق أمنية كحسب السيرة والسلوك.



يُقدم الجدول التالي تصورا للأدوار المطلوبة لكافة الجهات الشريكة ذات العلاقة لتحقيق التغيير المطلوب

الخيار الأول: إصلاح تشريعي قانوني لكل من قانون الانتخاب وقانون الأحزاب بحيث يضمن التمثيل الشبابي والوصول إلى المناصب القيادية في الأحزاب والبرلمان.		
الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)	الجهات ذات العلاقة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
متوسط (٦ شهور - سنة)	الأحزاب السياسية وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	إعادة النظر في النظم الداخلية لجعل المناصب القيادية متاحة للشباب، من خلال تخصيص مقاعد للقطاع الشبابي ضمن إطار زمني محدد.
متوسط (٦ شهور - سنة)	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	تقييد الدعم المالي للأحزاب السياسية بدعم ترشح الشباب عنها.
متوسط (٦ شهور - سنة)	مجلس النواب	تعديل شروط الترشح لمجلس النواب بخفض سن الترشح كما هو الحال في المجالس المحلية.
قصير (٢-٦ شهور)	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الداخلية (الأجهزة الأمنية)	أعادة النظر في آلية إصدار وثيقة «حسن السيرة والسلوك» التي يحتاجها الكثيرين عند التقديم لعمل داخل الأردن وخارجها.
خيار السياسة: إحداث تغيير في الممارسات والفكر التقليدي للعمل الحزبي والسياسي للشباب ووصولهم لمناصب قيادية من خلال العمل مع والتعاون مع المؤسسات التعليمية والتأثير في أسر الناشطين سياسيا		
طويل (٣-١ سنوات)	وزارة التربية والتعليم	تطوير المناهج الدراسية في المدارس لتتضمن المهارات والأدوات التي تدعم العمل السياسي وتمكين الشباب من ممارسة المهام المناطة إليهم للوصول إلى المناصب القيادية في الأحزاب والبرلمان ومجالس البلدية والمحلية
متوسط (٦ شهور - سنة)	منظمات المجتمع المحلي، المؤسسات التعليمية في التعليم العالي الأحزاب السياسية وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	تطوير برامج تعليمية وتوعوية وبرامج لبناء القدرات للشباب في مجال المشاركة السياسية والعمل الحزبي
متوسط (٦ شهور - سنة)	منظمات المجتمع المحلي ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	تنفيذ حملات للتوعية وكسب التأييد والحشد من أجل أحداث التغيير المطلوب لوصول الشباب إلى مناصب قيادية داخل الأحزاب والبرلمان
طويل (٣-١ سنوات)	منظمات المجتمع المحلي ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية والأحزاب السياسية	تشجيع الأحزاب السياسية لتطوير برامج متخصصة لبناء قدرات الداخلية وأنظمتها لاستقطاب الشباب وتحسين أدوارهم داخل الأحزاب

الخاتمة والتوصيات

نأمل أن تشكل هذه الوثيقة أداة معلوماتية ومعرفية تساهم في رفق صناع القرار والمعنيين والذين يتوجهون نحو الإصلاح بأدوات تكاملية بالتعاون بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني للمساهمة في تطوير البيئة السياسية في الأردن لخدمة مشاركة الشباب في الحياة السياسية بشكل عام وبشكل خاص لدعم وصولهم إلى مناصب قيادية داخل الأحزاب السياسية.

إذ نجزم بأن هذه التوصيات ستتكون أداة مساعدة لدعم وصول الشباب الأردني إلى مناصب القيادة داخل الأحزاب، من خلال مراعاة الحزبيين في حصولهم على الوثائق الأمنية بكل سهولة ويسر وتعديل قانون الانتخاب ليضم في تشكيلة المقاعد البرلمانية مقاعد مخصصة للشباب إضافة إلى زيادة الدعم المالي للأحزاب السياسية التي تقوم بترشيح الشباب عنها وأخيراً دعم الاتحادات الطلابية في الجامعات الخاصة تحديداً والحكومية بشكل عام لتشجيع الطلبة على ممارسة حقهم في اختيار ممثلين عنهم ومدافعين عن حقوقهم، الأمر الذي من شأنه تعميق الثقافة والفكر السياسي لدى الأجيال القادمة بحيث تتطور المناهج التعليمية على شكل مساقات تعليمية داعمة لتمكين الشباب الأردني سياسياً.

قائمة المراجع

- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية : مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية (دار غريب للطباعة والنشر ١٩٩٩)
<https://www.unicef.org/jordan/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8>
- موقع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، قسم الأحزاب السياسية، تاريخ الأحزاب السياسية،
<http://www.moppa.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=208>
- تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٨، فصل الحق في تأسيس الأحزاب السياسية والانتساب إليها
<https://we.tl/t-MwUBhzEfoi>
- تقرير مشاركة الشباب في الحياة العامة في الأردن والمغرب وتونس، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)
<https://www.oecd.org/mena/governance/OECD%20Youth%20Participation%20Arabic%202018%20web%20v2.pdf>



تمكين المغترب الأردني من الاقتراع في الانتخابات النيابية

الشباب و المناصب الحزبية القيادية

المملكة الأردنية الهاشمية

تشرين ثان ٢٠٢٠

إعداد

• سمير مشهور

• عبدالله الطهراوي

• حمزة ابو الهيجاء

• يزيد حدادين

• عمرو الصالحي

• محمد عوض

الملخص التنفيذي

تعتبر حوالات العاملين الأردنيين في الخارج، إحدى المصادر المهمة التي يتغذى عليها الاحتياطي الأجنبي حيث تبلغ ٣,٤ مليار دولار سنوياً، إذ يبلغ عدد الأردنيين في الخارج ما يقارب المليون أردني حسب بيان وزارة الخارجية وشؤون المغتربين^٢. وعليه كان لابد من التصرف من أجل كتابة ورقة سياسات تفتح الطريق أمام المعنيين باتخاذ القرار لتتخذ إجراءات لسن قانون يعطي الحق للأردنيين في الخارج التصويت من خلال سفارات بلادنا، وذلك أسوة في العديد من البلدان التي تتيح المجال لمواطنيها المغتربين التصويت في الانتخابات النيابية، ولعل أبرزها الجمهورية اللبنانية، حيث تعتبر لبنان من الدول المتقدمة في هذا المجال، حيث أن نسبة التصويت تتجاوز ٦٪ للبنانيين في الخارج، مما يعطي نوعاً من الدافعية إلى نسخ هذه التجربة مع مراعاة الظروف الأردنية، لتمكين المجتمع وزيادة مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية.

المقدمة

بدأت الحياة البرلمانية في الأردن على هيئة مجالس تشريعية مع بداية تأسيس الإمارة حيث تعاقبت ٥ مجالس تشريعية قبل إعلان الاستقلال عام ١٩٤٦، ثم بدأ أول مجلس تشريعي عام ١٩٤٧ بدأت خلالها تتشكل وبشكل منتظم مؤسسات الدولة الحديثة في الأردن. أمام هذا المشهد، مرت الحياة البرلمانية في الأردن بظروف مختلفة، ومراسل عديدة، حيث شكل دستور ٥٢ نقطة انطلاقة جديدة للأردن، تمثلت بمواد وقوانين عصرية أتاحت تشكيل حكومات حزبية، وسرعان ما تراجع هذه الخطوات بعد محاولات انقلابية فاشلة قادتها أحزاب سياسية في ذلك الوقت، لتدخل البلاد في خندق من الأحكام العرفية، وبعد احتلال الضفة الغربية دخل الأردن في فراغ دستوري انتهى بتشكيل المجالس الاستشارية والتي عملت كمجالس استشارات للحكومة بأمر ملكي، وبتنصيب من رئيس الوزراء، واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٨٤ حيث أعاد الملك مجلس البرلمان السابق " المجلس التاسع، وأعطاه تمديداً لعدة أعوام ومع التمديد سمي بالمجلس العاشر، وتم تعديل الدستور، واستمر المجلس حتى هبة نيسان عام ١٩٨٩ والتي جاءت نتيجة ظروف اقتصادية صعبة مرت بها البلاد، وعلى إثرها أعاد الملك الحياة البرلمانية في ظل

قانون ١٩٨٦ وتعديلاته وفقاً لنظام القائمة المفتوحة، والذي أتاح للحياة الحزبية العودة من جديد، ولكن تم حل مجلس النواب قبل أن يكمل مدته الدستورية، وتم عمل قانون جديد سمي قانون الصوت الواحد، وجرى على إثره انتخابات ١٩٩٣ و ١٩٩٧ وخلالها - عاش الأردن فترة فراغ دستوري بدون مجلس نواب ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ ولاحقاً تم تعديل قانون الانتخابات ليضمن كوتا نسائية، وعلى إثره أجريت

<https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/d7dec196-6888-44b9-a189-652a1ee8a881.pdf> .١

http://jsf.org/sites/default/files/Jordanian_Expatriates_3.pdf .٢

انتخابات نيابية واستمرت المجالس البرلمانية حتى اليوم في تجاذب بين الحل أو استكمال مراحلها الدستورية. إذ تم تعديل في السنوات القليلة الماضية بشكل متكرر، حيث عدل القانون عدة مرات في عام ٢٠١٠ و ٢٠١٢ ومن ثم التعديلات الأخيرة عام ٢٠١٥ ومن ثم التعديلات الأخيرة في عام ٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٦ شارك ما يقارب ٣٦٪ من الأردنيين في الانتخابات البرلمانية، بمشاركة عدد قليل من الأحزاب السياسية، أما في عام ٢٠٢٠ فقد شهدت الانتخابات عزوفا كبيرا من قبل المواطنين إذ بلغت نسب المشاركة ٢٩,٨٪^٣.

الخلفية العامة

أظهرت نتائج الاستبيان الذي أعده فريق البحث على عينة مكونة من ٣٠٠ مواطن أردني مقيم خارج المملكة أن ٧٥٪ منهم مهتمون جدا بالانتخابات النيابية الأردنية، ولديهم رغبة شديدة في المشاركة، والإدلاء بأصواتهم، وبرر هؤلاء موقفهم، أنهم يقومون بتحويل الملايين من الدنانير سنويا، للاردن، وأنهم يفكرون بالعودة والاستقرار فيها مما يعطيهم الحق بالمطالبة بتأمين حقهم بالتصويت، خصوصا أن النصوص التشريعية تؤثر وبشكل كبير على مستقبل البلاد.

وقد كان للعديد من الأحزاب السياسية وجهات نظر متقاربة، مع ظهور مجموعة من التخوفات حول ضمان نزاهة الانتخابات في السفارات، حيث أدلى حزب الشراكة والإنقاذ موقفهم بعد سؤال مباشر وجه إليهم من فريق البحث: "التحدي هنا يكمن في مسألتين: الأولى تتعلق ببلد الإقامة، وهل يملك المواطن الأردني حق الإدلاء بصوته في ظروف طبيعية دون أن يتعرض لأي تأثيرات تطعن في نزاهة العملية الانتخابية، والمسألة الثانية تتعلق بمدى قدرة الهيئة المستقلة للانتخاب على ضمان نزاهة العملية الانتخابية، ومشاركة أصحاب المصلحة (وهم المرشحون وأنصارهم) في مراقبة العملية الانتخابية وضمان نزاهتها في الخارج"

في حين كان لحزب تخوفات أخرى: " نعتقد أن الحكومة لم تتخذ إجراءات لغاية الآن لعدم قدرتها على تأمين التكلفة المادية والتنظيمية الضخمة لذلك."

أخيرا، أبدى العديد من الطلاب المغتربين في ألمانيا تفاؤلهم من توجه الدولة نحو ذلك خصوصا فيما يتعلق بزيادة نسبة المشاركة في العملية الانتخابية وهو ما تحاول الدولة الترويج له دائما.

^٣ <https://www.iec.jo/ar/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-2020>

تحليل خيارات السياسة

وفيما يلي مقترح تشريعي لنص قوانين متعلقة بمشاركة الأردنيين غير المقيمين على الأراضي الأردنية تم تطويره بناء على مراجعة قانونية لنصوص تشريعية من الدستور اللبناني، مع تصرف بما يتناسب مع المؤسسات الدستورية والقانونية الأردنية:

المادة (١):

يحق لكل أردني غير مقيم على الأراضي الأردنية أن يمارس حق الاقتراع في السفارات والقنصليات الأردنية وفقاً لأحكام هذا القانون، شرط أن يكون اسمه وارداً في القوائم الانتخابية وأن لا يكون ثمة مانع قانوني يحول دون حقه في الاقتراع.

المادة (٢):

تطبق على عملية اقتراع الأردنيين غير المقيمين على الأراضي الأردنية. الأحكام العامة التي ترضى اقتراع الأردني المقيم في الأردن وغير المخالفة لأحكام هذا الفصل.

المادة (٣):

فور صدور هذا القانون، تدعو وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بواسطة السفارات والقنصليات الأردنية في الخارج بالتعاون مع الهيئة المستقلة للانتخاب، بالطرق التي تراها مناسبة، الأردنيين الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة أعلاه، للإعلان عن رغبتهم بالاقتراع في الخارج وذلك بتسجيل أسمائهم، إما بحضورهم الشخصي أو بموجب كتاب موقع ومثبت وفقاً للأصول، في السفارة أو القنصلية التي يختارونها مع كافة المعلومات المطلوبة المتعلقة بهويتهم ورقم سجلهم. ويجب أن لا تتجاوز المهلة المعطاة للتسجيل سنة واحدة من الموعد المقرر للانتخابات النيابية، يسقط بعدها حق الاقتراع في الخارج في الانتخابات النيابية التالية.

المادة (٤):

ترسل السفارات والقنصليات المعنية، تباعاً وفي نهاية كل أسبوع، إلى وزارة الداخلية والبلديات بواسطة وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، أسماء الأشخاص الذين سجلوا أسمائهم لديها. تقوم الدوائر المختصة في الهيئة المستقلة للانتخاب بالتثبت من ورود الاسم في القوائم الانتخابية، وتنظم بعد انتهاء المهلة المعطاة للتسجيل، قوائم انتخابية مستقلة لكل سفارة أو قنصلية بأسماء الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية، موزعة حسب الدوائر الانتخابية، على أن لا يقل عدد المسجلين في الدائرة الانتخابية الواحدة عن (عدد معين من الناخبين يحدد بناء على عدد المقترعين) ، وتضع إشارة تحول دون إمكانهم الاقتراع في محل إقامتهم الأصلي. ترسل الهيئة المستقلة للانتخابات، بواسطة وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، القوائم الانتخابية المستقلة إلى كل من السفارات والقنصليات المعنية، حسب عدد المقترعين الذين

يحق لهم ممارسة حق الاقتراع لديها، وإعداد صندوق اقتراع، أو أكثر من صندوق واحد في حال تجاوز عدد المسجلين في الدائرة (عددا معيناً)، وذلك في مقر السفارة أو القنصلية أو في أي مركز آخر مناسب (يتم تحديده بناء على تنسيب السفير أو القنصل)

المادة (٥):

يعين السفير أو القنصل، بالتنسيق مع الهيئة المستقلة للانتخاب بواسطة وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ، لجنة لكل صندوق على أن لا تقل عن رئيس و كاتب من بين الموظفين العاملين في السفارة أو القنصلية، أو من المتعاقدين عند الضرورة، ويحدد صلاحيات كل منهم. يجوز وجود مندوبين عن المرشحين خلال إجراءات الاقتراع والفرز وإعلان النتائج.

المادة (٦):

يجري الاقتراع في الخارج قبل عشرة أيام على الأكثر من الموعد المعين للانتخابات النيابية في الأردن، وحسب الدوائر الانتخابية المعنية، بواسطة أوراق تعتمدها الهيئة المستقلة للانتخابات ومختومة بختمها. تفتح صناديق الاقتراع من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة العاشرة ليلاً. يوقع رئيس لجنة الصندوق على ورقة التصويت الخاصة بدائرته الانتخابية كما هي مصددة عند التسجيل ويسلمه إلى الناخب بعد أن يتحقق من هويته وورود اسمه على القائمة الانتخابية. يقترع الناخب بواسطة جواز سفره الأردني، ساري المفعول، يلزم الناخب بدخول المعزل ويصوت على ورقة الاقتراع الخاصة به ومن ثم يضع الورقة في صندوق الاقتراع. يثبت اقتراع الناخب بتوقيعه أو بوضع بصمته وتوقيع أحد أعضاء لجنة الاقتراع بجانب اسمه على لائحة الشطب الخاصة بكل عملية انتخابية.

المادة (٧):

بعد ختام عملية الاقتراع يفتح صندوق أو صناديق الاقتراع بحضور السفير أو القنصل شخصياً أو من يندبه في حال تعذر حضورهم لأسباب قاهرة، ويتم إحصاء وفرز أوراق الاقتراع بحضور رئيس لجنة الصندوق ومندوبي المرشحين في حال وجودهم

المادة (٨):

ينظم محضر بالعملية الانتخابية مع بيان بعدد الأصوات التي نالها كل مرشح ويوقع من قبل السفير أو القنصل وتلصق النتائج على باب السفارة، وتُنشر نسخة منها على الموقع الرسمي للهيئة المستقلة للانتخابات.

المادة (٩):

بعد إعلان النتيجة على الصورة المبينة أعلاه، يضع رئيس اللجنة في مغلف قوائم الشطب التي وقع عليها الناخبون وجميع وأوراق الاقتراع ومحضر العملية الانتخابية وورقة فرز أصوات المرشحين ويختم المغلف بالشمع الأحمر ويرسل إلى الهيئة المستقلة للانتخابات بأسرع وسائل الاتصال الممكنة.

المادة (١):

تأمين التطبيق أحكام هذا الفصل وضمانا لحق الأردنيين غير المقيمين على الأراضي الأردنية في الاقتراع في أماكن إقامتهم في الخارج في الانتخابات النيابية العامة، تتخذ اعتباراً من صدور هذا القانون، الإجراءات الآتية:

١. تضع الهيئة المستقلة للانتخاب بالتعاون مع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، ضمن مهلة أقصاها ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون، دراسة تفصيلية تتعلق بآلية اقتراع الأردنيين المقيمين خارج الأردن، في السفارات والقنصليات، على أن هذه الدراسة لتحديد التفاصيل التطبيقية المتعلقة بجهوية تلك السفارات والقنصليات، بشريا ومادياً، مع توصيات بالحاجات اللوجستية والتقنية ومهل تنفيذها وتكلفتها التقريبية.
٢. ترفع الدراسة إلى مجلس الوزراء لاتخاذ التدابير التنفيذية المناسبة وتأمين الاعتماد اللازم.

إن خيار السياسة والتي تطرحه هذه الورقة تتضمن عدد من خطوات الإصلاح التشريعي والتنظيمي على عدة مستويات ومن خلال الشراكة مع عدد من المؤسسات الوطنية والتي يجب تنفيذها من خلال وضع خطة محكمة مرتبطة بإطار زمني محدد

أدناه مجموعة الإجراءات لتفعيل جهود كافة الجهات الشريكة ذات العلاقة لتحقيق التغيير المطلوب ألا وهو تمكين المغترب الأردني من الاقتراع في الانتخابات النيابية

الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)	الجهات ذات العلاقة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
الخيار الأول : مقترح تشريعي قانون متعلق بمشاركة الأردنيين غير المقيمين على الأراضي الأردنية في الانتخابات النيابية		
كانون الثاني ٢٠٢١ - كانون الأول ٢٠٢١	الهيئة المستقلة للانتخاب بالإضافة لوزارة الخارجية و شؤون المغتربين	• وضع مسودة القانون
كانون الثاني ٢٠٢١ - كانون الأول ٢٠٢٢	الهيئة المستقلة للانتخاب بالإضافة لوزارة الخارجية و شؤون المغتربين، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	• تنفيذ دراسة تفصيلية تتعلق بآلية اقتراع الأردنيين المقيمين خارج الأردن، في السفارات والقنصليات، على أن هذه الدراسة لتحديد التفاصيل التطبيقية المتعلقة بجهوزية تلك السفارات والقنصليات بشريا وماديا، مع توصيات بالاجات اللوجستية والتقنية ومهل تنفيذها وتكلفتها التقريبية.
كانون الثاني ٢٠٢٣- آب ٢٠٢٣	الهيئة المستقلة للانتخاب بالإضافة لوزارة الخارجية و شؤون المغتربين، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	• تدريب الكوادر على آليات الانتخاب الجديدة
كانون الثاني ٢٠٢٣- آب ٢٠٢٣	الهيئة المستقلة للانتخاب بالإضافة لوزارة الخارجية و شؤون المغتربين	• حصر المغتربين الأردنيين وذلك لتحديد مراكز اقتراعهم
كانون الثاني ٢٠٢٣ - آب ٢٠٢٤	الهيئة المستقلة للانتخاب بالإضافة لوزارة الخارجية و شؤون المغتربين ورجال الأعمال الأردنيين وجمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	• تصميم حملة توعية بخصوص القانون الجديد
كانون الثاني ٢٠٢٤	مجلس النواب، وزارة المالية، رئاسة الوزراء، الهيئة المستقلة للانتخاب، وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	• توفير التمويل المالي لإنفاذ القانون

الخاتمة والتوصيات

تنطلق العديد من الرؤى الإصلاحية لزيادة المشاركة السياسية وصنع القرار للأردنيين من أهمية ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وزيادة فاعلية المجتمع في عملية المراقبة والضغط على صناع القرار، ولذلك تقدم ورقتنا العديد من التوصيات:

١. مسارعة الحكومة بتقديم مقترح قانون على الدورة الأولى من مجلس النواب يتضمن تفاصيل إتاحة المجال للأردنيين غير المقيمين في المملكة للمشاركة في انتخاب المجلس النيابي القادم.
٢. الإطلاع على مسودة النصوص القانونية التي تم اقتراحها، والبناء عليها، من أجل الوصول إلى صيغة قانونية أفضل.
٣. الإطلاع على تجارب الدول الشقيقة، العربية منها والأجنبية، لصياغة التجربة الأردنية في إطار توافق شعبي.
٤. إشراك الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني مثل جمعية سيدات ورجال الأعمال الأردنيين المغتربين في عملية صياغة القانون والإجراءات.
٥. اتخاذ كافة تدابير حماية حق المواطنين في التصويت وعدم التدخل الممنهج في العملية الانتخابية وضمان نزاهة الانتخابات.

قائمة المراجع

- الدستور الأردني
- الدستور اللبناني.
- التقرير السنوي، البنك المركزي الأردني/٢٠١٩، <https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/٢٠١٩/d7dec196-6888-44b9-a189-652a1ee8a881.pdf>
- منتدى الاستراتيجيات الأردني،
http://jsf.org/sites/default/files/Jordanian_Expatriates_3.pdf
- بيان البنك المركزي الأردني عن الحوالت الخارجية ٢٠١٩
- موقع مجلس النواب الأردني، <http://representatives.jo/?q=ar>



رفع كفاءة أداء الأحزاب وبرنامجها من خلال تحسين نظام المساهمة المالية لدعم الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٩

المملكة الأردنية الهاشمية

تشرين الثاني/٢٠٢٠

إعداد

• رغد حبش

• رجاء الغراغبر

• طارق محمد

• ميس جبارة

• اسيل ياسين

• احمد الصمران

الملخص التنفيذي

تعد الأحزاب السياسية البناء الأساسي للعملية السياسية في السياق العام للدولة، حيث تعمل الأحزاب على تقديم تصور شمولي لعملية التنمية من خلال العمل على تطوير الأجنحة الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكما تحقق الأحزاب أكبر قدر من الفعالية، فإن الحاجة لدراسة العمل الحزبي وتطور أداء الأحزاب يعتبر من الأهمية بمكان خصوصاً وأن أداء الأحزاب في الأردن يتسم بالهشاشة والضعف وفقاً للعديد من المعطيات التي تم جمعها من خلال الدراسات السابقة والتي جرى تأكيدها لاحقاً من خلال الشارع الأردني عبر آراء العديد من الخبراء العاملين في المجال السياسي. إن هناك حاجة ملحة لمراجعة نظام المساهمة المالية الحكومي للأحزاب للعام ٢٠١٩ وذلك من أجل تحسين عمل الأحزاب. إذ تواجه الأحزاب في الأردن مشاكل متعددة، يكمن جوهرها في الصورة السوداوية المغروسة في أذهان المجتمع وعدم تقبل فكره العمل الحزبي بين الشباب، حيث أن عدد المنتسبين للأحزاب بين فئة الشباب ١٢,٧٤٨ شاب وشابة، وسنعرج للحديث عن جوانب ضعف الأحزاب من خلال عرض عدد من المحاور الفنية المتخصصة لقضايا المشاركة السياسية الخجولة وضعف انتشار المشاركة الحزبية في المجتمع مما يدلنا على ضرورة صياغة قوانين انتخابية عصرية تسمح بتقديم الأحزاب والنخب السياسية في البرلمان لتكون البوابة لكل طامح للعمل السياسي، وتوعية الشباب لأهمية الحياة الحزبية في هذه المرحلة من عمر الأردن لممارسة نضال سياسي منظم وتحولها من أفراد تمارس النضال السياسي بشكل فردي بجهود مبعثرة إلى مجموعات تعمل بشكل منظم قادرة على إحداث أثر سياسي واضح، وإحدى هذه المداغل المهمة لرفع كفاءة الأحزاب هو نظام المساهمة المالية الحكومي لدعم الأحزاب.

تكمن أهمية الورقة في استعراض أهم التعديلات الواجب إجرائها على نظام المساهمة المالية انطلاقاً من ارتباط هذه التعديلات المقترحة بالمشاكل الأساسية التي تواجهها الأحزاب في سبيل رفع أدائها وتحسينه على المدى البعيد

تهدف هذه الورقة إلى:

- الخروج بتوصيات وتعديلات ممكنة على نظام المساهمة المالية الحكومي للمساهمة في رفع كفاءة الأحزاب وبرامجها، وذلك انطلاقاً من أهم المداغل التي ارتأينا أولويتها في رفع كفاءة الأحزاب وبرامجها وهي:
 - دمج الأحزاب مع المجتمع المدني عن طريق المبادرات
 - التزام الأحزاب بنشر موازنتها لتتصل على التمويل الحكومي
 - زيادة ارتباط الدعم بعدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب من عدد الأصوات في دائرته عوضاً عن المقاعد
 - تحفيز مشاركة الشباب والنساء في الأحزاب من خلال ربط التمويل الحكومي بالمشاركة الفعلية لهم.

- عرض أهم الارتباطات بين أهم المشاكل التي تواجهها الأحزاب وبين نظام المساهمة المالية، مما يفتح الباب لاقتراحات ودراسات أخرى ممكنة على نظام المساهمة خصوصاً وعلى قانون الأحزاب عموماً بناءً على الدراسة التي تم إجراؤها.

المقدمة

يغدو الحديث عن دور الأحزاب ومشاكلها حديثاً متداولاً بين الأردنيين، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، والضعف العام لكافة التكتلات الحزبية، فالحالة عامة من العزوف عن المشاركة في الانتخابات النيابية بشكل خاص، وفي الحياة الحزبية والسياسية بشكل عام إذ يعود الكثير من حالة الإحباط التي تلف الحياة السياسية في الأردن إلى ضعف الأحزاب، والتي تعتبر العصب المحرك لأي حياة سياسية حيوية، وقوتها وضعفها هما مؤشران أساسيان لرصد سير الحياة السياسية بشك لصحيح من عدمه.

يأتي الحديث عن نظام التمويل الحكومي للأحزاب أيضاً مرافقاً لاقتراب الانتخابات البرلمانية، والمشاكل الأساسية التي تواجهها الأحزاب على عدة مستويات، سواء كانت في جانب التمويل، أو في جانب التشريعات التي تصد من أي تمثيل فاعل للأحزاب ككيانات سياسية داخل البرلمان، أو في غيرها من المشاكل الاجتماعية أو الأمنية التي تواجه الأحزاب وتحد من كفاءتها.

تستعرض هذه الورقة مقترحات العمل لتحسين أداء الأحزاب من خلال توصيات عملية لتعديل نظام المساهمة المالية الحكومي الحالي لها. حيث سيتم عرض أهم المشاكل التي تؤثر على أداء الأحزاب سواء اجتماعية، اقتصادية أو تشريعية. كما سيتم عرض المشاكل الخارجية التي تقيد عمل الأحزاب والمشاكل الداخلية والتي تتعلق بضعف البني الداخلية للأحزاب وعدم قدرتها على المواكبة والمنافسة، كما سيتم طرح التعديلات المرتبطة الممكنة في نظام التمويل الحزبي.

تم إنجاز هذه الورقة بمنهجية عملية ونوعية في ذات الوقت وعبر جمع مصادر مختلفة للزروج بأهم العوامل التي تؤثر على كفاءة أداء الأحزاب في الأردن، تحديد ارتباطاتها بنظام المساهمة المالية الحكومي، واقتراح التعديلات الممكنة على النظام. من خلال استخدام مصادر ومراجع مختلفة من كتب وإصدارات دورية ودراسات ومراجعة أدبيات مختلفة. كما تم اعتماد أسلوب جمع المعلومات النوعية من خلال المقابلات لشخصيات متنوعة ناشطة في مجال العمل السياسي والحزبي والحقوق في الأردن.

الخلفية العامة

رغم مرور ٣٠ عاماً على عملية التحول الديمقراطي وانتهاء الأحكام العرفية في الأردن منذ ١٩٨٩، والتمال المعقودة حينها لتحقيق حياة سياسية تكون الأحزاب السياسية عصبها ومحركها، فإن الأحزاب لم تستطع بعد مرور كل هذا الوقت أن تتجاوز نقطة انطلاقها، ولا زالت تحظى بدور هامشي في المشهد السياسي الأردني.

يعود هذا الأمر إلى العديد من العوامل والمؤثرات التي سنتطرق لذكر أهمها في الأقسام التالية، ولكن يبقى جانب تمويل الأحزاب حجر الأساس في تمكين الأحزاب ورفع كفاءتها، إذ أن ارتباط التمويل بزيادة كفاءة وفاعلية العمل الحزبي، وتوفيره للأحزاب وربطه بحلول أخرى للمشاكل المختلفة التي تواجهها الأحزاب سيحسن من فعالية هذه الأحزاب وكفاءتها ويساهم في حل مشاكل أخرى مرتبطة بكيفية استحقاق التمويل وكيفية صرفه لتحقيق أفضل فائدة.

ولو أردنا حصر وظائف الأحزاب التي تعد مؤشرا على فعاليتها وقياس كفاءتها فهي: الرقابة باعتبارها أجهزة رقابة على ممارسات السلطة، والتجنيد السياسي، وخلق القيادات السياسية وإعدادها، والتنشئة السياسية، والمشاركة السياسية ودعم الثقافة، وتوسيع قاعدة الوعي السياسي، وتزويد الناخبين ببرامج بديلة للسياسة العامة، وتنشيط الرأي العام، والمعارضة. وهي الوظائف التي على نظام التمويل الحزبي أن يساعد الأحزاب على تحقيقها. ٢*

وقد مر نظام التمويل الحكومي للأحزاب في الأردن بـ ٤ مراحل:

تم اعتماد الدعم المباشر لأول مرة في نظام المساهمة رقم ٨٩ لسنة ٢٠٠٨، إذ خصص فيه ٥٠ ألف دينار تصرف سنويا على رواتب العاملين والنفقات التشغيلية والإيجارات أو أي أهداف أخرى تخدم أهداف الحزب. لاحقا، أجرت الحكومة تعديلات على النظام عام ٢٠١٢ فرضت بعض الشروط على تلقي التمويل كمرور سنة على تاريخ إعلان تأسيس الحزب وألا يقل عدد أعضائه عن ٥٠٠ عضو، وتم تحديد ١٥٠٠٠ دينار كحد أعلى للأجور والرواتب. وأضاف نظام المساهمة المالية رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦ بنوداً تتعلق بالدعم الإضافي، تتعلق بتوزيع أعضاء الحزب على ٧ محافظات على الأقل وألا تقل نسبة النساء عن ١٠٪. وأخيراً صدر نظام المساهمة المالية رقم ١٥٥ لدعم الأحزاب لسنة ٢٠١٩، على أن يدخل التنفيذ في الأول من تموز/يوليو العام ٢٠٢٠، مخصصا مبلغا سنويا بنسبة لا تزيد عن ٤٪ من قيمة الاشتراكات للأعضاء المحصلة بعد مرور سنة على تأسيس الحزب وألا يقل الاشتراك عن ٢٤ ديناراً سنويا للعضو. ٣* ٧*

ومع التعديلات التي طرأت على نظام التمويل الحزبي والتي أضافت شروطاً وحوافز تزيد من رقعة انتشاره الجغرافي، تحديد أكثر للمصاريف المدفوعة على الأجور التشغيلية وتمكين النساء في الأحزاب، فإن الكثير من الجدل لا زال يدور حوله، ويواجه الكثير من الانتقادات، من أهمها:

أن النظام لا زال غير مجدي في تفعيل الأحزاب، وأن التمويل لا يكفي الأحزاب لتغطية نفقاتها التشغيلية حتى يساعدها على حملات كسب التأييد والانتشار، وارتباط التمويل بعدد المقاعد بينما الأجدر أن يكون بعدد الأصوات، يعتبر الحصول عليه صعب جداً وشبه غير ممكن إلا للأحزاب الكبيرة، كما أن حوافز دعم المرأة والشباب لا تتجاوز ١٥٠٠ دينار. كما أن هناك انتقادات متعلقة ببقاء وزارة الداخلية مرجعية للأحزاب والإشراف على شؤونها، بالرغم من المطالبات المتكررة بأن تصبح وزارة العدل هي الجهة الحكومية التي تتابع شؤون الأحزاب، وبصورة تصاف على استقلاليتها كما تضمن القانون، مما يفسح مجالاً لتخفيف التدخل والتقييد الأمني لعمل الأحزاب، والتخفيف من الاشتراطات التي تجعل التمويل مرتبطاً بقرارات وزارة الداخلية وتفضيلاتها.

أهم جوانب ومؤشرات ضعف الأحزاب:

١. ضعف المشاركة السياسية وتقييد الحريات

تعتبر المشاركة السياسية الحجر الأساس للديمقراطية، ومؤشراً أساسياً على تطور المجتمع ونظامه السياسي، وفي هذا الصدد فقد تم تعريف المشاركة السياسية من قبل دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية على أنها: " الأنشطة الاختيارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم والمساهمة في صنع السياسة العامة للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر ". ٢* وبموجب تقرير للمركز الوطني لحقوق

الإنسان في ٢٠١٨، فإن عدد المنتسبين لـ ٤٨ حزبًا (إجمالي الأحزاب الأردنية المرخصة حينها) بلغ ٣٤٩٥٧ منتسبًا العام الماضي من بينهم ١٢٧٤٨ شابًا، فيما تبلغ نسبة النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية في هذه الأحزاب ٣٥٪، وهذه الأرقام توضح ضعف المشاركة الشعبية في الأحزاب، وعزوف الشباب بشكل خاص عن المشاركة.

٧*

ويرى شادي أبو راشد (عضو لجنة قاعدية في الحزب الشيوعي الأردني) أن وراء هذا العزوف أسباب كثيرة، من أهمها أن الأحزاب تواجه اليوم تضييقًا كبيرًا لحريتها سواءً على أرض الواقع أو من خلال منصات التواصل الاجتماعي، وتواجه نظرة مجتمعية سوداوية من منظور المجتمع الأردني وذلك بسبب سيادة الثقافة الفردية والجهل السياسي الحاصل في الأردن، والتهميش الناتج من الحكومات للأحزاب الأردنية إضافة إلى الملاحقة الأمنية للمنتسبين للأحزاب، وربطها الدائم بمؤامرات خارجية وشيطنتها هو من أهم أسباب العزوف الشعبي عن المشاركة الحزبية.

٢. الجانب التشريعي

تواجه الأحزاب في هذا الجانب تحديات مباشرة تتمثل في مضايمين قانوني الأحزاب والانتخابات النيابية، حيث توجد نصوص في كلا القانونين تحول دون إعطاء فرص كافية للأحزاب من أجل التوسع في القواعد الاجتماعية، وإيجاد فرص جديدة للتمثيل في البرلمان. فتأثير الأحزاب في الحياة السياسية يبقى منقوصًا إذا لم تتوفر فرص لأن تكون وبصورة ديمقراطية جزءًا من السلطات التشريعية والتنفيذية. وفي الأردن فالسلطة التنفيذية لا يتم انتخابها، والسلطة التشريعية يتحكم بها قانون إقصائي. كما تفتقر الأحزاب لأحد أهم أدوارها الرئيسية بسبب جوانب تشريعية، فالانتخابات النيابية والتمثيل النيابي داخل قبة البرلمان غير مرتبط بها كما في الديمقراطيات الحديثة في العالم، ولا توجد طريقة تمثيل رسمي للأحزاب ككتل داخل قبة البرلمان. فارتباط الجانب التشريعي بجانب التمويل هو جزء أساسي سنناقشه فيما يلي.

٣. نقص التمويل

يعتبر التمويل حجر الأساس في عمل الأحزاب وكفاءتها، وللأحزاب مصادر تمويل مختلفة لكن المساهمة الحكومية في التمويل هي جزء أساسي من تمويل الأحزاب في كافة الديمقراطيات العالم، إذ أن الحفاظ على الأحزاب ورفع كفاءتها وانتشارها هدف لأي دولة ديمقراطية للحفاظ على قوتها وازدهار الحياة السياسية فيها.

وقد تستطيع الأحزاب الاستمرار بأقل الإمكانيات، ولكن قدرتهم على التأثير تكون ضعيفة وغير فاعلة أيضًا وذلك بسبب قوانين التمويل والحياة السياسية العامة في الأردن، والتي تسهم في الحد من مشاركة الأحزاب في صنع القرارات والتي يجب تغييرها بحيث تراعي كامل مجريات الحياة السياسية والمساهمة في مشاركة الأحزاب فيها بشكل حقيقي وفعال.

٤. ضعف البنى الداخلية للأحزاب ونقص الانتشار

يعاني العمل الحزبي في الأردن منذ فترة انتهاء الأحكام العرفية، حيث بدأ بعدها قانون الصوت الواحد في الانتخابات مما أثر على آلية تشكيل الأحزاب، مما أدى بدوره إلى إضعاف العمل الحزبي وتقسيم المجتمع الأردني إلى القاسم المشترك الأصغر، ولم يتسنى للأحزاب بناء القواعد القائمة على الأيديولوجية، وبالتالي فإن الأحزاب

اليوم غير قادرة على الانخراط بشكل واضح والتأثير على الحياة السياسية بشكل كبير وهذا يرجع أيضا إلى عدم تقديم الأحزاب نفسها في المجتمع واستقطاب الشباب واستمرارية القوانين التي تحد من مشاركتها في المجتمع. وقد أدت بعض الاستقطاب المرتبط بالهوية الوطنية إلى التباس مفهوم الهوية الوطنية لدى أقوى الأحزاب في الأردن، مما جعل أي دعوة في الأحزاب لتوجه وطني تأخذ معنىً معاكساً لفهم الأحزاب لدورها في المعارضة، فترفض هذه التوجهات جملة وتفصيلاً، مما جعل الأحزاب تنسلخ عن المجتمع الأردني كونها قررت الانسلاخ عن مفهوم الوطنية كاملاً بما يمثله من مناصرة للنظام. وابتعدت عن الشارع وهمومه وقضاياها. إذ جرى الاستقطاب بعدها على أسس عرقية وعشائرية في الكثير من الحالات مما أدى إلى فجوة يصعب ردمها بين الأحزاب والنسيج الاجتماعي، وتم إهمال الشأن العام المجتمعي وابتعدت الأحزاب تماماً عن الهموم الحقيقية للمواطن الأردني، ولم تستطع الأحزاب مواكبة صوت الشارع لعدم استيعابها له وابتعادها عنه*.

تحليل خيارات السياسة

سنقوم تالياً بربط كل مشكلة أساسية في أداء الأحزاب بالبند المرتبط فيها في نظام التمويل، بحيث نقدم مقترحات لتعديل نظام التمويل بما قد يساهم في رفع كفاءة أداء الأحزاب.

١. ضعف الانتشار المجتمعي: حيث ينص بند النظام الحالي على تخصيص ٧ آلاف دينار قيمة المساهمة المالية للحزب لتغطية مصاريف الإعلام، ونقترح لحل إشكالية فعالية أداء الأحزاب وتوجهها لوسائل الإعلام بندين:

• اشتراط تقديم مبادرات اجتماعية يقوم بها أعضاء الأحزاب أنفسهم في المحافظات المختلفة للحصول على دعم اختياري.

هذا البديل يقدم حل للتماس المباشر ما بين الأحزاب والقواعد الشعبية من خلال إشراك الفئات العمرية كافة في مبادرات تعود بالنفع على المجتمع المحلي بحيث يرون لجهودهم ثمار بشكل مباشر وحقيقي وملموس بقضايا أو مشكلات تهم عموم الجمهور المستهدف. بينما يترك هذا الحل المجال مفتوحاً للأحزاب للتلاعب بالعواطف من دون إيمان حقيقي بالهدف الأسمى للمبادرات المقترحة وكذلك إمكانية تدخل الأجنحة الخاصة لرؤوس الأموال المانحة بكيفية إدارة وإنشاء المبادرات وتوقيتها.

• ربط التمويل بظهور محدد على وسائل الإعلام والأنشطة المجتمعية وبأعداد ورصد تقديم دقيق لها

يتيح هذا الحل للأحزاب الأقل حظاً في مدة ظهورها على الشاشات الفرصة لإثبات نفسها وتقديم رسالتها ومساهمتها في المجتمع المحلي بصورة عادلة تضعها على ذات المستوى مع نظرائها في الساحة السياسية وأيضا هي رسالة للأحزاب لعمل برامج ومشاريع تلامس نبض الشارع تستحق أن تعرض على وسائل الإعلام. أما من جانب آخر فهذا البديل يشجع المشاريع الوهمية المقامة فقط على مرأى العدسات بدون قيمة أو عمل حقيقي ومن جانب آخر عدم تحديد الجهات الإعلامية

المناطق بها هذه المهمة قد يحوّل الإعلام إلى إعلام مدفوع ذو اتجاه وأجندة منحازة.

٢. ضعف الثقة بالأحزاب، وعدم صرف تمويلها بأوجهه المستحقة: ونقترح لحل جزء من هذا الإشكال إلزام الأحزاب بنشر موازنتها السنوية حتى تتحصل على التمويل الحكومي.

إذ يطرح هذا البديل حل لمشكلة الثقة بمصادر تمويل الأحزاب بحيث يكشف مصادر وأيديولوجية الداعمين لها، ويضمن الشارع باستحقاق الحزب لتمويله وأوجه صرفه ويقدم بنية تحتية للمستقبل لاتخاذ قرار فيما يتعلق بمستحقات الأحزاب المالية، بينما نواجه مشكلة عدم وجود طرق حقيقية للتأكد من صحة البيانات المقدمة وإمكانية الغموض الشاسع في تسمية الإيرادات والنفقات. وعدم وجود عواقب قانونية لإساءة استخدام المصادر واستحالة تحديد ما يعتبر أو لا يعتبر إساءة استخدام.

٣. ضعف المشاركة السياسية للأحزاب: إذ ينص بند النظام الحالي على صرف ١٥ ألف دينار مساهمة مالية إذا حقق الحزب نسبة ١ بالمائة وأكثر من عدد أصوات المقترعين في الانتخابات النيابية. ونحن نقترح زيادة ارتباط الدعم بعدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب من عدد الأصوات في الدائرة عوضاً عن عدد المقاعد بتخصيص مبلغ (مقترح نصف دينار) لكل صوت يحققه الحزب، وإلغاء حد العتبة المقترح لتحقيق صرف الدعم.

إذ يتيح هذا البديل للأحزاب التي لم يحالفها الحظ بالحصول على مقاعد في دوائر معينة الحصول على الدعم الحكومي وتمنحها فرصة ثانية لإعادة إدارة برامجها في المناطق التي لم تنتخب مرشحها. يواجه هذا البديل مسألة التلاعب بالأصوات وشرائها والتشكيك بنزاهة العملية الانتخابية وتفاوت توزيع النفوذ الحزبي في جميع الدوائر الانتخابية خصوصاً تحت نطاق نظام الانتخاب المعمول به حالياً.

٤. عزوف الشباب والنساء عن المشاركة الحزبية: ونقترح زيادة التمويل بنسبة ٥٪ للتمثيل الشبابي ونسبة ٧٪ للتمثيل النسائي في المراكز القيادية في الحزب بشرط ألا تقل عن نسبة ١٠٪ من المراكز القيادية للشباب و٥٪ للنساء (كما النظام المعمول به في ألمانيا)

يبحث هذا البديل الأحزاب على إشراك فئات مهمشة نسبياً في الحياة الحزبية وينأى بالعمل الحزبي عن كونه لعبة الهرمين ويشرك أكبر فئات المجتمع الأردني في عملية صنع قراره. ولكن قد يتم التهايل على هذا البديل بوضع أسماء على ورق بهيئة صورية بدون أي مسؤوليات أو وزن حقيقي لهؤلاء الأشخاص في مناصبهم.

ونورد بعد هذا التحليل، اثنين من المقترحات ذوي الأهمية والتأثير الأكبر

مشكلة كفاءة الأحزاب	بند السياسة المرتبط فيها إن وجد	الحل المقترح	تقييم الحل
ضعف المشاركة السياسية للأحزاب	١٥ ألف دينار مساهمة مالية إذا حقق الحزب نسبة ١ بالمائة وأكثر من عدد أصوات المقترعين في الانتخابات النيابية	زيادة ارتباط الدعم بعدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب من عدد الأصوات في الدائرة عوضاً عن عدد المقاعد بتخصيص مبلغ (مقترح نصف دينار) لكل صوت يحققه الحزب، وإلغاء حد العتبة المقترح لتحقيق صرف الدعم.	يتيح هذا البديل للأحزاب التي لم يخالفها الحظ بالحصول على مقاعد في دوائر معينة الحصول على الدعم الحكومي وتمنحها فرصة ثانية لإعادة إدارة برامجها في المناطق التي لم تنتخب مرشحها. يواجه هذا البديل مسألة التلاعب بالأصوات وشراؤها والتشكيك بنزاهة العملية الانتخابية وتفاوت توزيع النفوذ الحزبي في جميع الدوائر الانتخابية خصوصاً تحت نطاق نظام الانتخاب المعمول به حالياً.
عزوف الشباب والنساء عن المشاركة الحزبية	زيادة التمويل بنسبة ٥% للتمثيل الشبابي وبنسبة ٧% للتمثيل النسائي في المراكز القيادية في الحزب بشرط ألا تقل عن نسبة ١٠% من المراكز القيادية للشباب و٥% للنساء (كما النظام المعمول به في ألمانيا)	يحث هذا البديل الأحزاب على إشراك فئات مهمشة نسبياً في الحياة الحزبية وبنأى بالعمل الحزبي عن كونه لعبة الهرمين ويشرك أكبر فئات المجتمع الأردني في عملية صنع قراره. ولكن قد يتم التنازل على هذا البديل بوضع أسماء على ورق بهيئة صورية بدون أي مسؤوليات أو وزن حقيقي لهؤلاء الأشخاص في مناصبهم.	

ونرفق هنا الخطوات الإجرائية المقترحة لتعديل الأنظمة المقترحة تعديلها:

الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)	الجهات ذات العلاقة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
شهر	مؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط، الأحزاب السياسية، وزارة التنمية السياسية	اقتراح التعديل على الأحزاب ووزارة التنمية السياسية من خلال جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني
شهر	الأحزاب، وزارة التنمية السياسية	عقد اجتماعات تشاورية بين الأحزاب ووزارة الشؤون السياسية لمناقشة التعديل المقترح
أسبوعين	الحكومة، وزارة التنمية السياسية	عقد اجتماعات بين الحكومة ووزارة التنمية السياسية
أسبوع	رئاسة الوزراء، وزارة التنمية السياسية	رفع المقترحات من وزارة التنمية السياسية لرئاسة الوزراء
شهر	رئاسة الوزراء	موافقة رئاسة الوزراء على تعديلات النظام وإقراره
الخطوة الثانية: زيادة نسبة التمويل بنسبة 2٪ للتمثيل الشبابي و3٪ للتمثيل النسائي في المراكز القيادية، بشرط ألا تقل نسبة التمثيل عن 10٪ من المراكز القيادية للشباب و50٪ للنساء.		
قصير (6 شهور)	مؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط، الأحزاب السياسية، وزارة التنمية السياسية	اقتراح التعديل على النشطاء السياسيين من الشباب والنساء ووزارة التنمية السياسية من خلال جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني
قصير (3 شهور)	الأحزاب، وزارة التنمية السياسية	عقد اجتماعات تشاورية بين الأحزاب ووزارة الشؤون السياسية لمناقشة التعديل المقترح
قصير (شهر)	الحكومة، وزارة التنمية السياسية	عقد اجتماعات بين الحكومة ووزارة التنمية السياسية
قصير (شهر)	رئاسة الوزراء، وزارة التنمية السياسية	رفع المقترحات من وزارة التنمية السياسية لرئاسة الوزراء
قصير (6 شهور)	رئاسة الوزراء	موافقة رئاسة الوزراء على تعديلات النظام وإقراره

الخاتمة والتوصيات

يعد البدء في تحسين وتطوير الأنظمة والتشريعات الناضمة للحياة الحزبية انطلاقاً من الحاجات المباشرة والمشاكل التي نلمسها كل يوم في الحياة الحزبية في الأردن خطوة واسعة اتجاه ربط كل العوامل المؤثرة ببعضها وإيجاد حلول متوائمة ومتناسقة على عدة مستويات، وقد تم العمل في هذه الورقة على دراسة عامة لأبرز المشاكل التي تؤثر على كفاءة الأحزاب وبرامجها، إيجاد ارتباطات هذه المشاكل بنظام المساهمة المالية الحكومية واقتراح التحسينات الممكنة عليه للمساهمة في حل هذه المشاكل. تؤكد الورقة على ضرورة التركيز على ما يلي:

• تعزيز عمل الأحزاب على الانتشار المجتمعي من خلال ربط تقديم قيمة الدعم بكل صوت يحصله الحزب.

ويعمل هذا البند على تفعيل النشاط الحزبي في الدولة من خلال حل بعض مشكلاته الأخرى بطريقة غير مباشرة، مثل ضعف انتشار الأحزاب اجتماعياً وعدم ثقة الشارع الأردني بهم، حيث ستعمل الأحزاب في حال تفعيل هذا البند على التواصل مع الشارع الأردني وتقوم بعمل المبادرات والبرامج لتحقيق أكبر نسبة من الأصوات الممكنة لها وبالتالي تحقيق الثقة والانتشار بشكل أكبر وكذلك إمكانية أكبر للتمثيل الحزبي الحكومي. كما أنه يقلل من تأثير اختلاف قوانين احتساب الأصوات ووزن المقعد من الأصوات عبر السنوات ويجعل التمويل أكثر ارتباطاً بانتشار الحزب وعمله بأقل قدر من المؤثرات الخارجية.

• تعزيز المشاركة الفعلية للنساء والشباب في المواقع القيادية في الأحزاب، وزيادة التمويل المرتبط بوجود النساء والشباب في مواقع قيادية في الحزب.

حيث يتيح هذا الاقتراح تمثيل أكبر للشباب وهي الفئة الكبرى في المجتمع الأردني، وتفعيل إمكانات الشباب الحزبية، مما يؤدي إلى تأثير أكبر في الشارع الأردني وكذلك إلى تجديد سبل العمل الحزبي وكسر جموده وعدم قابليته للانتشار بين أطياف المجتمع الأردني، وكذلك يتيح للنساء استلام مناصب قيادية مما يؤدي إلى تمثيل أعدل لفئات المجتمع داخل قيادة الحزب وليس فقط كمرشحين قد يكونون شكليين في بعض القوائم للحصول على الدعم، وبالتالي طرح الأفكار والمشاريع المختلفة كل على حسب بيئته وتطلعاته.

ونود التنويه أننا نرى أن تبني هذين البندين في نظام المساهمة المالية سيفيد في إحداث خطوة للأمام في أداء الأحزاب وعملها، مع الحفاظ على سبل الرقابة والمتابعة التي تضمن التطبيق الفعلي لهذين البندين قبل حصول الأحزاب على التمويل وبالتالي تحقيق الهدف في رفع كفاءة الأحزاب وبرامجها.

قائمة المراجع

أولاً: اللوائح والقوانين والتشريعات والأنظمة

- قانون الأحزاب السياسية
- نظام المساهمة في دعم الأحزاب السياسية لسنة ٢٠١٩

ثانياً: المعاجم والموسوعات العلمية

- المجمع الوسيط (٢٠٠٠)، مجمع اللغة العربية، المكتبة الشرقية

ثالثاً: الكتب العربية

- أبو رمان، حسين وآخرون (٢٠١٠)، القوانين النازمة في العمل الحزبي في الأردن، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن.
- الشيباب، محمد (٢٠١٩)، تمويل الأحزاب السياسية الأردنية: دراسة في الضوابط القانونية والتنظيمية، وزارة الثقافة، الأردن.
- المسيعدين، جمال (٢٠١٤)، النظرية السياسية والتطبيق في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الثقافة، الأردن.

رابعاً: الأبحاث والدراسات ومقالات ومنشورات

١. زهرة، وليد حسني، التمويل السياسي للأحزاب الأردنية: دراسة في التجربة والنتائج.
٢. عدوان، د. عبد الحليم (٢٠١٤)، الأحزاب الأردنية والمشاركة السياسية: الأحزاب القومية واليسارية نموذجاً، مجلة المشكاة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الأردن.
٣. فريجات، أيمن (٢٠١١)، التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية بالأردن
٤. قانون الأحزاب السياسية الأردنية: الجدول العام (٢٠٠٦)، مركز القدس للدراسات السياسية.
٥. شاكر جرار "الأحزاب السياسية ومسألة الهوية في الأردن"، موقع حبر، ٢٠١٦
٦. عماد عنان، "عزوف الشباب الأردني عن الانضمام للأحزاب، موقع نون بوست ٢٠١٩،
٧. قراءة نقدية في قانون الأحزاب السياسية رقم (١٦) لسنة ٢٠١٢م، موقع زاد الأردن، ٢٠١٥

خامساً: المقابلات الشخصية

- شادي أبو راشد - عضو لجنة قاعدية في الحزب الشيوعي.
- سالم الفلاحات - نائب أول للأمين العام في حزب الشراكة والإنقاذ.
- ديمة كرادشة - حاصلة على دكتوراه علم اجتماع ومهتمة بالشأن العام.
- سلمى النمى - الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- عبلة ابو علية - الأمين الأول لحزب الشعب الديمقراطي الأردني
- حازم الفقهاء - عضو المعهد الجمهوري الدولي
- وفاء بني مصطفى - نائب سابق



آليات تحسين التعليم عن بُعد في الأردن في ظل جائحة كورونا لعام ٢٠١٩

المملكة الأردنية الهاشمية

تشرين الثاني / ٢٠٢٠

إعداد

• امانى الشورة

• اسيل مطالقة

• امجد المجالي

• فاتن الرهايفة

• سعاد علي

• عبدالله العوايدة

الملخص التنفيذي

مع اجتاح وباء كورونا المستجد "كوفيد ١٩" لحواجز الزمان والمكان، جاءت دعوات "التعلم عن بعد" التي صاحبت انتشار الفيروس لتجتاهم هي الأخرى حواجز المكان والزمان.

حيث يُعتبر "التعليم عن بعد" واحداً من أحد أهم الأدوات التعليمية الحديثة، والتي يتم فيها نقل الحصص الصفية والمعلومات المنهجية عبر وسائل التكنولوجيا من المؤسسة التعليمية إلى الطالب. وبسبب الظروف الراهنة، تم تفعيل عملية التعليم عن بعد في الأردن وإيقاف ارتياد الطلاب للمدارس ضمن الإجراءات الإحترازية لتحقيق التباعد الاجتماعي منعاً لانتشار الفيروس.

واستطاعت الحكومة الأردنية تفعيل بديل يحاكي الأزمة الحالية من خلال قنوات تلفزيونية و منصات الكترونية أشهرها منصة درسك التعليمية التي تبث الدروس المتلفزة عبر قناة الأردن الرياضية وإعادة بثها بشكل منتظم. إلا أن العديد من الأهالي يعيش حالة من المعاناة المستمرة بسبب عملية التعلم عن بعد هذه، الأمر الذي يدعو إلى دراسة أسباب هذه المعاناة وطرح الحلول التي من شأنها التخفيف من هذه المعاناة وتحسين مخرجات العملية التعليمية بشكل ايجابي.

تسلط هذه الورقة الضوء على الصعوبات التي واجهت المعنيين في عملية التعليم عن بُعد والتي فرضت علينا كتجربة كان علينا أن نتحضر لها منذ مدة طويلة، ونوفر لها التحضيرات على شتى المجالات العلمية والتقنية والثقافية والاجتماعية والمؤسسية، حتى نتمكن من التعامل مع معطيات الجائحة. ونحن لن ننكر أننا لم نبذل أي مجهود للارتقاء إلى مستوى العصر الرقمي، الذي نعيش على هامشه. فهل ستمكننا هذه الجائحة من تجاوز مقدار الإحجام والتردد لدخول العصر الرقمي؟ هذا هو الرهان، وهذا هو مدخل المستقبل الذي ينبغي أن تتوحد فيه الجهود الوطنية والإقليمية، لكي نتمكن في حقبة لاحقة من الحديث عن تعليم عربي عن بعد بصورة مختلفة جذرياً، وإلا فإنا سنظل خارج عصر الرقمنة.

المقدمة

واجه القطاع التعليمي أزمة كبيرة بسبب تفشي فيروس كورونا-دفعته التعلم الإلكتروني نحو الواجهة، فغداً خياراً لا بديل عنه. بالرغم من إن استخدام الإنترنت في العملية التعليمية ليس وليد اليوم بل يعود إلى ما قبل عام ٢٠٠٠. تستخدم اليوم معظم الجامعات ما يسمى "أنظمة إدارة التعلم" (Learning Management Systems)، ومع ذلك، يواجه المعلمون تحديات كبيرة لمواكبة هذا التحول المفاجئ، إلا أنه بالتخطيط المناسب يمكن التغلب على كثير من العقبات.

في الأردن، يتمتع كثير من الأطفال بإمكانية الوصول، لكن الوصول الشامل لم يتحقق بعد. إذ يفتقر أكثر من ١٦٪ من الطلاب في الأردن إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت، أي أقل بـ ١٦ نقطة مئوية عن متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فيما لا يملك ثلثهم جهاز كمبيوتر يصلح لاستخدامه في أداء

الواجبات المدرسية، أي أقل بـ ٢٥ نقطة مئوية عن المعيار المرجعي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبإمعان النظر بمزيد من التفصيل، يتبين أن هذه الفجوة الرقمية توجد غالباً في الأسر منخفضة الدخل؛ فأقل من ٣٪ من الطلاب الذين ينتمون إلى الفئات الأدنى من الوضع الاقتصادي لديهم جهاز كمبيوتر لأداء الواجبات المدرسية، وحوالي ٥٪ فقط يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت. مع مجيء الجائحة وتداعيات الحجر الصحي، وإغلاق المؤسسات التربوية والجامعية، طُرح "التعليم عن بعد"، والذي يرتبط ارتباطاً قوياً بالثورة الرقمية، فوجدنا أنفسنا خارج السياق الرقمي. كيف يمكننا ممارسة هذا النوع من التعليم في غياب بنى تحتية ملائمة، وتكوين تربوي وتعلمي جديد، واستعداد نفسي واجتماعي وثقافي مختلف، لدى طرفي العملية التربوية، يجعل إمكانية الاستفادة من هذه التجربة مفيداً، ومحققاً للغاية؟

ظل تعليمنا قائماً على تقديم المعلومة عوضاً على تحصيل المعرفة، والتلقين على التفاعل، والذي آل بنا إلى هذا الحال، لم نطور تجارب بيداغوجية وتعليمية لنمط آخر من التعليم ولقد غزت هذه الوسيلة التعليمية الجديدة في بيئة محدودة الموارد الرقمية، والذي أدى إلى تقطع البث واجترار المعلومات، وانعدام الطرق التقليدية في التواصل مع التلميذ والطالب. جميعها كانت أسباباً استدعتنا إلى عدم التقدم في صناعة البرمجيات، ولم نأخذ بأسباب الطرق التربوية المتصلة بالتكنولوجيا لم نستوعب جيداً المنظور الجديد للتربية.

لذلك فإن كل ما قمنا به ونحن نحاول توظيف التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والتواصل هو أن نعمل بالذهنية القديمة في بيئة جديدة. حيث أصبح الأساتذة يوظفون تقنيات العرض الإلكتروني، وشرائح العروض التقديمية حتى قبل الجائحة، ولكن بطريقة تقليدية لا تتلاءم مع الوسائط الجديدة لغياب تكوين حقيقي يتلاءم مع متطلبات الحقبة الجديدة. فالمؤسسات التعليمية غير مجهزة، والتلاميذ والطلاب غير مستأنسين بهذا النوع من التعليم. ويمكن قول الشيء نفسه عن الأساتذة، الذين يجتهدون في غياب تكوين دقيق في استخدام هذه التقنيات، إن المنصات الجديدة التي توفرها التكنولوجيا الجديدة لم يتم التعامل معها إلا على أساس أنها "حل مؤقت"، أما المحتوى فهو واحد لم يتغير ومع ذلك نجدهم يتحدثون عن التعليم عن بعد؟

قام فريق البحث برصد آراء عينة عشوائية من الشريحة المتأثرة بعملية التعليم عن بعد وممن يساعدون الطالب في عملية التعلم عن بعد، لتسليط الضوء على التحديات التي تواجههم وتوثيق مقترحاتهم لتفعيل العملية التعليمية بطريقة تتناسب مع ظروفهم. نأمل أن تساند هذه الورقة صانعي السياسات ممن يعملون على تطوير العملية التربوية وخاصة في ظل هذه الجائحة. قام فريق البحث بنشر استبيان الكتروني مكون عدة أسئلة، يتكون من خيارات متعددة وإجابات تفصيلية، حيث أجاب على هذا الاستبيان ٥٠ شخصاً، تم توزيع الاستبيان عليهم بشكل عشوائي باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة زمنية امتدت لأسبوعان من بداية العام الدراسي. استندت هذه الورقة على تحليل آراء العينة بشكل نسبي بحيث أن المعلومات الواردة تحليلها ما هي إلا آراء العينة بشكل مستقل والبيانات التي استندت عليها ما هي إلا تحليل نسبي من قبل الباحثين، مع الاستناد إلى بعض المراجع المكتبية.

الخلفية العامة

تلعب المدارس دوراً بالغ الأهمية في رصد وتعزيز انضباط الطلاب مع مواد التعلم الرقمية، إذ تكشف نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب أن معظم المدارس في الأردن ليست مستعدة جيداً لمواصلة تقديم الدروس بشكل افتراضي وتقديم مساندة فردية للطلاب. فهناك ٤٣٪ فقط من الطلاب أعمار ١٥ سنة في الأردن مقيدون في مدارس لديها منصة فعالة لدعم التعلم عبر الإنترنت (حسب إفادات مديري المدارس). بالإضافة إلى ذلك، فإن أقل من نصف المدارس يملك الموارد المهنية اللازمة للمعلمين للاستفادة من المواد الرقمية، وهذه نسبة أقل بكثير من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ ٧٢٪. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن معظم المعلمين يفتقرون إلى المهارات الفنية والتربوية اللازمة لدمج الموارد الرقمية في تدريسهم. ويعتبر ربط الموارد المادية والإنترنت أمراً بالغ الأهمية؛ حيث إنه يخلق نظاماً إيكولوجياً يفضز تنمية المهارات في استخدام حلول تكنولوجيا التعليم.

وفي ظل "أزمة كورونا" التي يعيشها العالم؛ توجهت غالبية المؤسسات التعليمية نحو التعليم الإلكتروني كبديل أنسب لضمان استمرار العملية التعليمية. وزاد بشكل ملحوظ استخدام تطبيقات محادثات الفيديو عبر الإنترنت مثل "زوم" و"غوغل" و"ميتنغ" و"ويب إكس ميت" وغيرها.

وحسب موقع "تيك كرنش" (tech crunch)؛ فقد بلغت عمليات تحميل هذه البرامج ٦٢ مليون مرة خلال فترة ما بين ١٤-٢١ مارس/آذار ٢٠٢٠، أي مع بداية عمليات حظر التبرك في كثير من الدول. كما تضاعف استخدام الكثير من التطبيقات والبرامج التعليمية؛ مثل حقيبة غوغل التعليمية و"أوفيس ٣٦٥" وتطبيقات "ابل" ومواقع خدمات التقييم والأنشطة التفاعلية

الأردن كغيره من الدول توجه للتعليم عن بعد، عبر تطوير عدد من الأدوات والمنصات التعليمية من أجل توفير التعليم للملتحقين بالمدارس والجامعات. إذ ارتأت وزارة التربية والتعليم منذ بداية الأزمة التعامل مع الأزمة بعدة طرق لضمان استمرارية التعليم ومنها:

- إطلاق قنوات متلفزة على الرياضية الأردنية "جو درسك".
- إطلاق منصة درسك للتواصل بين المعلمين والطلاب وتحميل الاختبارات الكاملة للطلاب مع شرح الدروس وتطوير المنصة قبيل الفصل الحالي لتصبح كمدرسة إلكترونية مصغرة للتعامل مع الطلاب والمدرسين كحلقة وصل وتطوير تدريبي للمعلمين ضمن محاور أساسية لعملية التدريب كأدوات التعليم وغيرها من أدوات التكنولوجيا الحديثة، ومبادئ واستراتيجيات وتطبيقات تكنولوجيا التعليم، والتعليم المتمازج، والصف المعكوس، وعلم بثقة، والتدريس التأملي وإطلاق برنامج جسور التعلم بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف"، لتعليم مُختلط مُبتكر لمساعدة مليون طالب على إنعاش تعلمهم وتسريعه بعد اضطراب ناجم عن جائحة فيروس كورونا.

إلا أن مستخدمي هذه المنصات واجهوا عدد من الصعوبات والتي يمكن وصفها على النحو التالي:

- واجه نصف مستخدمي منصة "درسك" من الطلبة مشاكل تقنية أثناء عملية التسجيل والمتابعة لهذه المنصة تم توزيعها كالآتي:
- (٥٥٪) من الطلبة يستخدمون المنصة الالكترونية "درسك" التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم
- (٦١٪) منهم راضون عن هذه المنصة بدرجة كبيرة ومتوسطة، وهذا يعني أن (٣٣,٥٪) من مجمل عدد الطلاب راض عن المنصة.
- (٧٢٪) الغالبية العظمى من المستخدمين لمنصة "درسك" راضون عن أداء المدرسين الذين يقومون بالتدريس في هذه المنصة راضون بدرجة كبيرة ٢١٪، راضون بدرجة متوسطة ٤٦٪

وهذا يعني ان ٣٩,٦٪ راض عن أداء المدرسين من مجمل طلاب المدرسة. في حين أظهرت النتائج أن (٥١٪) أي نصف الطلبة يتابعون القنوات التلفزيونية التي تقوم بث الحصص المدرسية (جو درسك ا، ٢)، و (٦٦٪) منهم راضون بدرجة كبيرة ومتوسطة عن هذه القنوات ، وهذا يعني ان ٣٣,٧٪ راضون من مجمل الطلبة عن القنوات.

أخيراً أظهرت النتائج التقييمية أن (٥٣٪) من الطلبة يتابعون بشكل يومي منصة "درسك" أو القنوات التلفزيونية (جو درسك ا، ٢) وأن (٢١٪) من الطلبة يتابعون المنصة أو القنوات مرة واحدة كل يومين أي بمعدل مرتان إلى ثلاثة مرات أسبوعياً. ومن الجدير بالانتباه عدم توفر البنية التحتية المساندة العملية للتعليم عن بعد لدى عدد كبير من العائلات والمتعلقة بشكل أساسي بمتابعة نظام التعليم عن بعد، كتوفر الانترنت وأجهزة الهواتف الذكية والحاسوب بالإضافة إلى مدى سهولة الاستخدام والوصول إلى المواقع الالكترونية ذات العلاقة.

تحليل خيارات السياسة

أشار ٤٦,٧٪ من العينة المستهدفة أن الحاجة لاستمرار نظام التعليم عن بعد عند انتهاء الإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا، ويفضلون العودة إلى نظام التعليم الصففي في المدارس وهذا قد يعزى لضمان متابعة تقييم نتائج التعليم من قبل المعلمين المختصين والإدارة المدرسية، أو تفضيل النظام التعليم الكلاسيكي؛ ومن جانب آخر ممكن أن تدل الإجابة على مقاومة متوقعة للتغيير.

وبما أن غالبية عينة الدراسة هي من الأمهات فقد يعزى ذلك أيضاً إلى توجه المرأة لإعادة ترتيب أولوياتها بما يخولها بالتعامل مع الأنشطة المنزلية الأخرى. ومن الجدير بالانتباه إلى عدم توفر البنية التحتية المساندة لعملية التعليم عن بعد لدى عدد كبير من العائلات، والمتعلقة بشكل أساسي بمتابعة نظام التعليم عن بعد، كتوفر الانترنت وأجهزة الهواتف الذكية والحاسوب، بالإضافة إلى مدى سهولة الاستخدام والوصول إلى المواقع الالكترونية ذات العلاقة وفي نفس السياق، عبر ٣١,١

٪ من العينة المستهدفة عن عدم تأكدهم من نجاعة استمرارية أو عدم استمرارية نظام التعليم عن بعد، وقد يعزى ذلك لضعف الوثوق بمخرجات نظام التعليم عن بعد مقابل اعتيادهم على التعليم الكلاسيكي أو التعليم الوجيهي، والذي يضمن بالأساس وجود مراقب مؤتمن يرصد النتائج ويحللها عبر الاختبارات المكتوبة والذي يشكل تواجد وتفاعل الطالب الفعلي في الصف أحد عناصر العملية التعليمية.

بينما فضل ٢١,١ ٪ من العينة المستهدفة استمرار نظام التعليم عن بعد حتى بعد انتهاء الحجر المنزلي، وهذا يعبر عن مدى امتنان أولياء الأمور للخدمات التعليمية التي تقدمها القنوات التلفزيونية أو المنصات التعليمية، والتي تتضمن متابعة دورية لمكتسبات عملية التعلم من تغذية راجعة وتقييم ذاتي بالإضافة إلى قضاء وقت مفيد في المنزل، مما يسمح لأولياء الأمور بالقيام بمتابعة دورية للإنجازات أولادهم التعليمية

بدوره يرى جزء من العينة المستهدفة أن الطالب غير ملتزم بالأساس بالالتزام بنظام التعليم عن بعد، وهذا قد يفسر بتنوع أنماط التعلم عند الطلبة، حيث إن بعض الطلاب يستقون النتائج التعليمية من خلال التجربة وبعضهم من خلال المشاهدة والبعض الآخر من خلال القراءة والمطالعة، ويبدو أن من كان له هذا الرأي كان قد طالب بتوفير كلا النظامين أمام الطالب.

توفر التكنولوجيا

يعد توفر التكنولوجيا عاملاً مهماً لنجاح فكرة التعلم الإلكتروني، فبدونه سيفقد الأمر مجرد حلم. وهناك مستويات مختلفة لهذا التحدي؛ فتوفر الأجهزة وشبكة الإنترنت وسرعة الإنترنت وحزم الإنترنت، كل منها يُعدّ تحدياً بذاته أو مجتمعاً مع الأخرى. فقد يتوفر للطالب (أو حتى المعلم) الجهاز، إلا أنه قد لا تتوفر لديه خدمة إنترنت أساساً، وإن توفرت فقد تكون بطيئة، أو ربما بحزمة غير كافية لتغطية عروض الفيديو والمواد ذات الحجم الكبير.

جاهزية المعلم

الجاهزية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية التعلم، وهذا ليس انتقاصاً منهم ولكنه واقع فرضه الاكتشاف المتأخر لكثير من أجهزة التكنولوجيا والتطبيقات

قضاء الكثير من الوقت أمام الشاشة واكتساب عادات جديدة في الدراسة والورق.

أظهرت دراسة أجراها ستوبو وآخرون (٢٠١٣)، أن المواد الورقية المطبوعة لها نسبة تأثير عالية تفوق الشاشات، في استيعاب المعلومات المعقدة. وأظهرت دراسة أخرى قدرًا أكبر من الثقة بالنفس واستكمال المهام بشكل أسرع ودقة أعلى باستخدام بيانات التعلم المادية بدلاً من بيانات التعلم الرقمية (ألفريدو آزون، ٢٠١٨)

الحاجة إلى المزيد من مشاركة الوالدين

تمثل مشاركة أولياء الأمور دوراً حاسماً في الاستجابة لتحديات التعلم عن بعد. إن أحد العوامل التي تحد من المشاركة هو أن أولياء الأمور قد لا يشعرون بالثقة في قدراتهم على دعم أطفالهم، خاصة إذا كانت المدرسة صعبة عليهم. علاوة على ذلك، يتعامل العديد من أولياء الأمور العاملين أيضاً مع ضغوطات التكيف مع العمل عن بعد.

إن التعليم الإلكتروني أحد وسائل التعليم الحديثة، حيث يساهم بتحفيز العملية التعليمية ويقوّيها، كما يحمي الطالب من التعرّض للتعليم بأسلوب التلقين المباشر الذي يسبب قتل المهارات الإبداعية لديه، ويعدّ التعليم الإلكتروني وسيلة جامعة لجميع الأساليب المستخدمة في العملية التعليمية، وتعتمد على جهاز الحاسوب بشكل مباشر، وكذلك التقنيّات المختلفة الحديثة، كوسائل التخزين، ومواقع الإنترنت المحتوية على المعلومات المختلفة. ساعد التعليم الإلكتروني على تقوية العملية التعليمية، وإيجاد أسلوب جديد لتقديم المعلومات، ممّا ساهم في تركيز المعلومات في أدمغة الطلاب، كما يتّصف التعليم الإلكتروني بالحرية؛ إذ يمنح الطالب إمكانية تلقّي المعلومات عن بعد، فلا يحتاج الطالب إلى الذهاب لميدان التعليم، وانتظار المدرّس لإعطائه المعلومات، بل يبحث عن المعلومات التي يريد في أيّ وقت ومكان يريد، دون الالتزام بوقت وزمان محدّدين، وذلك من خلال استخدام مواقع الإنترنت والأقراص المدمجة. وعندما قرر وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي بأن يكون جميع المتطلبات الدراسية عن بعد وبقرار مفاجئ بسبب الجائحة كان هناك الكثير من المعوقات ومنها :

- تعرّض المواقع الإلكترونية لخطر الاختراق بأيّ وقت؛ ممّا يجعل العملية التعليمية غير آمنة بشكل تامّ، وعدم الثقة بما تعرضه المواقع الإلكترونية بشكل كامل.
- الحاجة لبذل الجهد والوقت في تدريب المعلمين وقادة الميادين التعليمية حول كيفية التعامل مع وسائل التعليم الإلكتروني الحديث.
- رفض العديد من المعلمين وقادة الميادين التعليمية من إدخال وسائل التعليم الإلكترونية إلى مجالاتهم.
- قلة الوعي الكامل من قبل المجتمع حول مبادئ التعليم الإلكتروني.
- عدم التمكن من تغطية التكلفة الماليّة اللازمة للبدء في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل كامل.
- صعوبة إلغاء التعليم التقليديّ بشكل تامّ، واستبداله بشكل مباشر بالتعليم الإلكتروني.
- قلة مراكز الصيانة المستخدمة في حل المشاكل التقنيّة وخاصة في المناطق البعيدة.
- قلة توفّر الأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة في مجال إدارة ميادين التعليم الإلكتروني. قلة توفّر البنية التحتية التي تخدم الاتصالات.

الخيارات المقترحة لمشاكل التعليم عن بعد

- نشر ثقافة التعليم الإلكتروني بين الناس بشكل أكبر، من خلال عقد ندوات توعوية، ونشر منشورات تحتوي على فوائد التعليم الإلكتروني.
- عقد دورات لتعلم وسائل التعليم الإلكتروني، والمحاضرات المجانية التي تشرح أهميته.
- الاستفادة من الخبرات الخارجية، وخاصة تجارب الدول المتقدمة في مجال التعليم الإلكتروني وأخذ العبرة.
- تحسين البنية التحتية التي تخدم الاتصالات
- قد قدمت وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي منصات الاللكترونية ومنها منصة درسك وخصص تدريسية متلفزة أما وزارة التعليم العالي والجامعات اعتمدت نظام التعليم الاللكتروني الخاص بالجامعات بالإضافة إلى تطبيق Microsoft teams ولكن كان هناك بعض المعوقات التي تعيق الطلبة للوصول إلى المنصات المذكورة ومنها عدم إمكانية الطالب بشراء حزم انترنت وسوء البنية التحتية الخاصة في شبكات الاتصالات الأردنية وعليه، وجب على الحكومة دعم شركات الاتصالات لتجهيز بنية تحتية كاملة متكاملة، بحيث تقوم شركات الاتصالات بتوزيع حزم مجانية خاصة للطلبة وذلك لمساعدتهم للوصول لمنصات التعلم الاللكتروني المختلفة
- لكن هناك بعض المشاكل التي يعاني منها الطلبة والتي يمكن حلها بشكل ذاتي أي يجب على الطلبة ممارسة بعض الأمور لتحسين تفاعلهم على منصات الاللكتروني ومنها :
- التحفيز الذاتي : حيث يعتاد المتعلمون على المُحفّزات الخارجية Extrinsic Motivators أكثر من المُحفّزات الداخلية Intrinsic Motivators. ولهذا يجدون صعوبة في النهوض بأنفسهم لتحقيق أهدافهم، من دون الدفع من الأهل أو المعلم. فيغيب العديد منهم عن الصفوف عبر الإنترنت أو يهملون المهام المدرسية. وتشجيعاً للمتعلّم على الاستمرار في القيام بواجباته يمكن تدريبه على طرق لتحفيز الذات، ومنها:
- التذكير الدائم بالهدف الذي يقف خلف تعلمه وترغيب نفسه بالنتيجة الإيجابية التي يتوقّعها.
- جعل مكان الدرس يشبه شخصية المتعلّم من جهة التصميم والألوان والصّور والأقوال التي يحبها.
- إدارة الوقت كون أن المتعلّم عبر الإنترنت غير ملزم بدوام محدد، فإنه يميل إلى تضييع ساعات طويلة من نهاره لا يستثمر خلالها إلا القليل في التعلّم. ولهذا من المهم تدريبه على كيفية إدارة أوقاته وتنظيمها وتحديد أولوياته. إذ يبدأ في معرفة كيفية التخطيط ليومه ومواجهة "سارقي" الوقت وتحديد وقت نهائي لإنجاز عمله والتقيّد بذلك. وبهذا يحدد أوقاته ويقسمها بين الدراسة وممارسة هواياته والترفيه والتواصل مع مجتمعه وعائلته
- التطبيق الذاتي: يتوقّع المتعلّم في أحيان كثيرة أن أستاذه هو مصدر كل معرفته العلمية. حقيقةً، على التربويين لفت أنظار طلابهم إلى أن الكثير من المعلومات التي تستعرض خلال الحصة الدراسية تحتاج إلى التطبيق لترسخ

في الذهن. من المفيد أن يقدم المعلمون أفكاراً يمكن تطبيقها خارج جدران الصف وبذلك يستطيع المتعلم الربط بين المُكْدَسَات التي يتلفنها وحياته اليومية. ويتمكن مع الوقت من أن يخلق الروابط بنفسه ويختبر ما اكتسبه من معرفة ومعلومات.

- التواصل الجيد عبر الإنترنت: إن المتعلمين الذين يفقدون التواصل مع رفاقهم يخسرون كثيراً من صداقاتهم، وكذلك التجارب والمعلومات التي تقيدهم. من المهم هنا تمرينهم على كيفية فعل ذلك إلكترونياً للحفاظ على علاقات جيدة معهم أو لمشاركتهم الأفكار.

- العلاقة مع المعلم: يُعدّ التواصل الجيد بين المعلم وطلابه حاجة أساسية لنجاحهم الأكاديمي والمهني في الحياة. من المهم أن يعرف المتعلم كيفية كتابة رسالته أو سؤاله بطريقة واضحة تضمن إيصال ما يريد.

- التواصل مع إدارة المؤسسة: تعريف الطلاب على التواصل المُتَحرِّف مع الإداريين عبر الإنترنت. وإحدى الطُرُق الصحيحة هي كتابة بريد إلكتروني مفهوم وبطريقة مهنية.

- امتلاك المهارات التقنية ومهارات البحث: لا شك في أن جيل الـ *Technology Natives* يستخدم وسائل التكنولوجيا بشكل تلقائي. لكنه يفتقد إلى بعض المهارات اللازمة لعملية التعلم والتي يجب معرفتها وتجربتها مسبقاً لضمان سيرها بشكل جيد. على سبيل المثال: إجراء تقييم عبر الإنترنت، استخدام *Cloud Drives* لمشاركة الملفات، استخدام الـ *Discussion Forums* و الـ *Collaboration Tools* وغيرها للتباحث في موضوع ما وتنظيم الأفكار.

- أما امتلاك المهارات البحثية فإن أهميتها غير محصورة في التعلم عن بُعد لكنها تبرز خلاله. حيث كيفية اختيار الكلمات المفتاحية المناسبة وتقييم المصادر وإيجاد المعلومة المرادة هي مهارات يحتاجها المتعلم كي لا ينتظر "اللحمة" أن تصل إلى "فمه". وهذا ما يعاني منه بعض المعلمين اليوم حيث وجدوا أن طلابهم يستصعبون إيجاد المعلومة الصحيحة بأنفسهم في حال تعذرت عليهم معرفتها.

- الالتزام بالأدبيات المتعلقة بالتعلم عبر الإنترنت: لكل مقام مقال، وكذلك التعلم عبر الإنترنت له أدبياته التي على المعلمين إيصالها لطلابهم. على سبيل المثال: اختيار الوقت المناسب للتواصل، وكيفية إلقاء التحية والشكر والوداع، فضلاً عن اختيار صور مناسبة لوضعها على البروفايل، ومنها الحصول على راحة "حقيقية" وهذه المهارة قد لا ترتبط بما سبق بشكل مباشر، لكن إقنانها يساهم في تحسين ظروف التعلم عن بعد. وبينما يعتقد الطلاب أن وقت الراحة يعني التنقل السريع بين صفحات التواصل الاجتماعي، فإن ذلك يؤثر عليهم سلباً، لأن يتسبب بتشتيت أفكارهم، وعليه، فإن إرشاد المتعلمين لطرق جميلة في الترويح عن أنفسهم بأنفسهم يساعدهم لشحن طاقتهم من جديد.

الخاتمة والتوصيات

أن وجود أبنائنا في البيت لعدة أشهر ضمن ظروف ضاغطة نفسياً وانقطاعهم عن التواصل بمعلميهم وأصدقائهم هو أمر ليس السهل، ولذلك فلا بد ان يعود التواصل بين الطالب والمعلمين لرأب الفجوة وتحقيق المساواة، وعلى المؤسسات التعليمية ان تأخذ بعين الاعتبار كل الحثيات اللازمة على النحو التالي:

- تحقيق تقبل واندماج الطالب يحتاج الى استخدام التكنولوجيا المصورة، فلابد أن تبقى الصور والفيديوهات والاتصال البصري ليساهم في نجاح العملية التربوية
- تخصيص وقت أكثر للمرشدين النفسيين وجلساتهم بوقت أطول مع الطالب والمعلمين والأهل إن أمكن، إذ من المؤكد ان جميع الفئات في المؤسسات التعليمية تضررت نفسياً خلال هذه الجائحة.
- إعادة النظر بأسلوب التعليم عن بعد والأخذ بعين الاعتبار، البنية التحتية الضعيفة عند أعداد كبيرة من العائلات، إضافة إلى إعادة النظر بشكل الدروس المتلفزة وإضافة المحتوى الجاذب للطلاب وخاصة الفئات العمرية الصغيرة على صعيد التكنولوجيا. أخيراً، هناك حاجة لتخصيص دورات لتعليم وبناء قدرات الأهالي في العملية التعليمية سواء المهارات والأساليب

وختاماً، يبقى هناك سؤال مهم يدور في خلد الكثيرين، ألا وهو: هل سيستمر زخم التعلم الإلكتروني فيما بعد كورونا، أم إنه سيخبو وتعود الأمور إلى مسارها السابق؟ تتعدد الآراء هنا بين من يظن -أو ربما يتمنى- أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه، ومن يعتقد أنه لا رجعة عن التعلم الإلكتروني الذي طال انتظار التحول إليه بشكل أكبر. وربما يكون هذا محور ورقتنا السياسية القادمة .

قائمة المراجع

- ورقة حقائق "التعليم عن بعد" في الأردن في ظل أزمة كورونا <https://bit.ly/3nCY13W>
- جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والاستعداد للتعلم الرقمي في الأردن
<https://bit.ly/3ffoZeY>
- التعلم عن بعد: تقييم التجربة <https://bit.ly/3fe8z6F>
- التعليم عن بعد مفهومه، أدواته واستراتيجياته (دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني)، اليونسكو <https://bit.ly/3kQWxkK>
- إدارة تأثير فيروس كورونا المستجد على الأنظمة التعليمية في أنحاء العالم
<https://bit.ly/3pMW5ri>
- تحديات التعلم الإلكتروني في ظل أزمة كورونا وما بعدها <https://bit.ly/3kLXb2U>
- موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد - 19 وما بعدها <https://bit.ly/3fe9F2h>



أطر حق التعبير عن الرأي في الإعلام الأردني المرئي

المملكة الأردنية الهاشمية

تشرين ثان ٢٠٢٠

إعداد

- أحمد المستريحي
- راشد الخوالدة
- ذكرى صالح
- أثير المناصير
- عامر أبو دلو
- ابراهيم الكردي

الملخص التنفيذي

تعتبر حرية التعبير جزءاً أساسياً لأجل حماية قيم المجتمع وحماية الوطن وأحد أهم مبادئ التنمية المستدامة إذ لا تستقر الأمور سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً دون حرية تعبير حقيقية.

إلا أننا نلاحظ عند الحديث عن حرية التعبير في الإعلام الأردني فإننا نشاهد النمطية والقواعد التقليدية القاسية التي تنتهجها المؤسسات الإعلامية نتيجة التضييق والقبضة الشديدة عليهم، والتحصي في الوصول للخبر الحقيقي والمعلومة والشمولية في تغطية الخبر وعقبات بالموافقات الأمنية والمراقبة الحكومية، وعدم القدرة على إجراء مقابلات حقيقية بأسئلة واقعية مع المسؤولين، وندرة وجود غير وجهة النظر الواحدة، وتعليمات وسياسات قاسية وقمعية لدى المؤسسات الإعلامية أجبرت على وضعها نتيجة للسياسة الحكومية تجاه الإعلام. هذا بدوره، أدى لتفريغ القنوات الإعلامية المرئية الأردنية، إذ أنها لم تعد مصدر الخبر للكثيرين من أفراد المجتمع، نتيجة لقلّة الثقة بما تقدمه، ولصغتها الخدمية التقليدية، وتفريغ محتواها بعدم تبنّيها في كثير من الأحيان للقضايا الحقيقية التي تمس المواطن وتمثل واقع واهتمامات المجتمع، وارتفاع ثقافة المجتمع الذي أصبح لا يصعب عليه التمييز في انحياز المؤسسات الإعلامية، كما أدى إلى إضعاف الإعلامي الأردني إذ أنه وبمجرد ظهوره على قناة أو محطة معينة، فإنه يأخذ صبغة تلك المنصة ويتقيد بقيودها.

وتلعب التشريعات المتعلقة في الإعلام دوراً مهماً فيما وصل إليه إعلامنا، إذ أن هنالك قصوراً في القوانين الحالية النازمة للعمل الإعلامي وتحديداً المادة 11 من قانون الجرائم الإلكترونية، وتعقيّدات في عدم وجود حماية لحق الصحفي في السؤال وحق المجتمع في المعرفة، وتعقيّدات ناتجة عن تداخل القوانين، و الثغرات العديدة التي تساهم في تلعب كبير في الشكوى وطريقة الشكوى.

إن من المهم أن يكون هناك إيمان حقيقي بأهمية حرية التعبير في الإعلام ودورها في التنمية على جميع المحاور، فهناك حاجة لدعم الدولة للإعلام بحيث لا يكون تابع للسلطة التنفيذية، وكذلك هناك حاجة لمراجعة البيئة التشريعية بحيث تكون حاضنة للحريات بشكل قانوني، وقانون يضمن حق الحصول على المعلومة هو خطوة أساسية لذلك، وعلينا الاعتراف بأن هناك تداخل قانوني يجب إصلاحه، وضرورة لتغيير المناهج وبنائها بطريقة تخدم الثقافة الإعلامية فالمجتمع الأردني والعالم أجمع قد تغير وتطور بشكل مخيف، والأجيال القادمة هي اذكى بكثير ولذا فإن من المهم إحداث تطور للمنظومة الإعلامية وإلا فإن العواقب ستكون وخيمة. أخيراً، إن من المهم احتواء النقد والمعارضة وليس تضليلها لبناء المنظومة الإعلامية لتكون رديفاً لجهود التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

المقدمة

تعتبر حرية التعبير من الحريات الأساسية للإنسان المعترف بها دولياً ووطنياً، إذ يمكن الكلام عن مجتمع تزدهر فيه حقوق الإنسان دون المرور بهذه الحريات التي تعد بحق المدخل الحقيقي لممارسة الكثير من الحريات والحقوق العامة الفكرية والثقافية وغيرها، كحق النقد وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية البحث العلمي والإبداع.

وتعتبر حرية التعبير لبنة أساسية للإعلام لتقدمه ونجاحه والقدرة في المحافظة على وجوده، في ظل البيئة الإعلامية الشديدة التنافسية، وفي ظل ظهور وسائل التواصل والإعلام الحديث والتي تتمدد وتتطور بصورة مذهلة نتيجة امتلاكها للبنية الأساسية المطلوب إيجادها في وسائل إعلامنا التقليدية ألا وهي حرية التعبير ومواكبة التطور التكنولوجي والعالم الحديث.

في الأردن، يتقاسم كل من القطاع الخاص والقطاع العام ملكية العديد من الوسائل الإعلامية سواء كانت رقمية، مرئية أو مقروعة. إذ مكن قانون الإعلام المرئي والمسموع لعام ٢٠٠٢ القطاع الخاص من الاستثمار في ملكية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، أي الفضائيات ومحطات التلفزة الأرضية والإذاعات. كما ساهم لاحقاً كل من قانون الأحزاب الذي أقر عام ١٩٩٢، وقانون المطبوعات والنشر، في كسر احتكار السلطة التنفيذية لملكية وسائل الإعلام المختلفة!

بالرغم من هذه التعددية في المشهد العام إلا أن الإعلام الأردني وخصوصاً الإعلام المرئي منه في يومنا هذا، يسلط عليه تضيق غير معهود، تضيق يهدم ولا يبني، بدأ من التشريعات الناظمة للإعلام وما يتعلق به مثل المادة ١١ من قانون الجرائم الإلكترونية "المكمنة للأفواه" والتي وصفها رئيس الوزراء السابق عمر الرزاز بأنه "مصيبة" و "فضفاضة"، وانتهاء بضعف الثقافة الإعلامية سواء من الإعلاميين أنفسهم أو المؤسسات الإعلامية العاملة والتي ارسيت دورها قواعد بطريقة تخالف المبادئ الأساسية لحق الحصول وتداول المعلومة وسلطت المزيد من القيود على العمل الإعلامي بحيث فقدت مصداقيتها.

تسلط هذه الورقة المزيد من الضوء حول تحديات الإعلام الأردني المرئي وأهمية النهوض به واهم الخطوات التي من شأنها التخفيف من القيود المفروضة عليه بشكل يحسن الأداء الإعلامي ورفع مصداقيته على المدى البعيد. كما تقدم الورقة عدد من الخيارات والخطوات الإجرائية ذات العلاقة.

الخلفية العامة

إن الإعلام الأردني وخصوصاً الإعلام المرئي، يسلط عليه تضييق غير معهود، تضييق يهدم ولا يبني، ابتداءً من التشريعات الناظمة للإعلام وما يتعلق بها، فالمادة ١١ من قانون الجرائم الإلكترونية "المكتملة للأفواه" والتي وصفها رئيس الوزراء السابق عمر الرزاز بأنه "مصيبة" و "فضفاضة" والتي عرضت لاحقاً على مجلس النواب ولكن لم تجر عليها التعديلات المرجوة و المتمثلة بإلغاء المادة ١١ من قانون الجرائم الإلكترونية نتيجة لتعارضها مع القواعد العامة في قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦١م والمتعلقة بتجريم الذم والقدم والتي تعتبر قواعد كافية. إذ لم يكن هناك حاجة قانونية تستدعي استحداث نص خاص يتعلق بالجريمة ذاتها في حال وقعت بواسطة استخدام الوسائل الإلكترونية؛ فالوسيلة كما نعلم ليست عنصراً من عناصر التجريم والوسائل الإلكترونية أصبحت وبحكم القانون من الوسائل العلنية المنصوص عليها في المادة ٧٣ من قانون العقوبات والتي تقع بها جريمة الذم أو القدم. أي أنّ نص المادة ١١ أصبح من باب لزوم ما لا يلزم^٢.

ناهيك عن أن قانون الجرائم الإلكترونية ذاته، أشار وبموجب نص المادة ١٥ منه إلى أنّ أي جريمة معاقب عليها بموجب أي تشريع نافذ تقع باستخدام الشبكة المعلوماتية أو النظام المعلوماتي أو موقع إلكتروني يعاقب عليها بالعقوبة المنصوص عليها في ذلك التشريع. الخطورة الأكبر الكامنة في نص المادة ١١ من قانون الجرائم الإلكترونية تتمثل في عدم مراعاتها لمبدأ قانوني أصيل يحكم التشريعات الجزائية وهو مبدأ التفريد العقابي؛ فقانون العقوبات عندما جرم الذم والقدم والتحقيق جاء بتفصيل قانوني دقيق لكل حالة على حدة وصولاً إلى وضع عقوبة مفردة وخاصة لكل فعل وفقاً لمستوى الخطورة الجرمية التي يعكسها، في حين جاءت المادة ١١ من قانون الجرائم الإلكترونية لتضع أفعال الذم والقدم والتحقيق على سوية واحدة، وهذا أرهق حرية التعبير وممارستها على أرض الواقع فأصبحت المادة ١١ مدخلاً لتوقيف الأفراد بسبب التعبير عن آرائهم أو بسبب ما ينشرونه. وفي هذا السياق وإن كنا نؤكد على أنّ هناك ممارسة للحق في حرية التعبير تتجاوز حدود النقد المباح وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ووفقاً للتشريعات الوطنية، إلا أن هذا التجاوز يجب ألا يتخذ ذريعة لتوقيف الإعلاميين والأفراد في قضايا لا تستوجب طبيعتها ذلك.

إن هناك حاجة تشريعية ملحة وقائمة تستدعي مقارنة نص المادة ١١ من قانون الجرائم الإلكترونية في إطار نص المادة ١/٢٨ من الدستور الأردني التي أكدت أنّ القوانين التي تصدر بموجب الدستور لتنظيم الحقوق والحرّيات يجب ألا تؤثر على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها. هذه المقاربة أمست ضرورية إذا ما أردنا لحرية التعبير أن تمارس دورها في تعزيز قيم المساءلة والمحاسبة وترسيخ قيم التعددية وبناء المنظومة الديمقراطية والإعلامية السليمة التي تعدّ حرية التعبير عمادها ومرتكزها الأساسي.

^٢ <https://bit.ly/3oQtvEd>

إضافة لذلك، يعاني الإعلام الأردني من سياسة القمع الحكومية والتضييق الأمني، حيث تحدثت إحدى الإعلاميات العاملات في الإعلام المرئي الأردني عن هذا القمع: " في وقت الرزاز" الذي أتى من الشارع ليغير عن الشارع إلا انه مارس أسوأ أنواع العقوبات والتضييق على الإعلام، إذ كان هناك نوع من البلطجة على الإعلام. "

في ذات السياق، نشر الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي الشيخ مراد العضايلة^٣ تغريدة وهو ندد فيها بغياب تغطية وسائل الإعلام لما يصل مع المعلمين. وقال العضايلة في تغريده: "نقابة المعلمين كشفت بأن الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني والورقي الحكومي والخاص يخضع للقرار الأمني." وقال العضايلة: "سقفه غرفة المحقق إلا من رحم ربي واطاف: وان كان أحمد الزعبي قد نعى النقابات فأني ألقى الإعلام واستقلبيته."، وعند سؤال إحدى الإعلاميات عن من يتدخل أكثر الحكومة ام الجهات الأمنية في التضييق فقالت: "الخرذل أخو الزل"، الحكومة والأمن هم من يعملون على التضييق والقمع أما المخابرات فهي تعمل بمحور آخر أغلبه حماية ليس أكثر."

كما أن الإعلام نفسه يعاني بسبب المؤسسات الإعلامية نفسها وطبيعة تعليماتها وسياساتها الإعلامية النمطية والقواعد التقليدية القاسية والتي تطبق في كثير من الأحيان بصورة تعسفية. حيث علق الصحفي الأستاذ خالد القضاة بقوله "إن حرية التعبير هي وجهة نظر داخل المؤسسات الإعلامية" حيث عبر بأسف الاستاذ القضاة بقوله "أن الإعلام بمجرد تقديمه طلب للعمل في المؤسسة الإعلامية فإنه ملزم بالثقيد مع المؤسسة بسياساتها وتعليماتها، وشدد أنه علينا أن نعمل على تخفيف تلك القيود.

كما تحدث أحد الإعلاميين العاملين في الإعلام المرئي قائلاً "إن المؤسسات الإعلامية الأردنية تنقل الخبر في الإطار الحكومي وهناك الكثير من القضايا لو تحدثنا بها أو عبرنا عن رأينا سوف نطرد من القناة، وعلق أيضاً عن واقع حال المؤسسات الإعلامية: "لا يوجد لديهم قضايا ووجهة نظر واضحة، الأخبار بسيطة التي يتم عرضها ولا تتجاوز الأمور البسيطة مثل كورونا وغيرها." "وهناك خطوط حمراء مثل اتفاقية الغاز والسلام وغيرها يمنع الحديث بشكل كلي عنها، بعكس المؤسسات الخاصة "الحررة" غير التابعة لأي جهة."

وختاماً فإن المراقبة الذاتية لعبت دوراً في تأطير وتقييد حرية التعبير في الإعلام الأردني إذ يرى عدد من المطلعين من أصحاب العلاقة أن الإعلام الأردني يقيد نفسه ويحد من حرية التعبير التي يمتلكها بشكل قانوني، لخشيتهم من فقدان وظيفته او ملاحقة أمنية، او من الجهل القانوني لديه وقلة الوعي بالثقافة الإعلامية بشكل عام.

٣. الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي / أكبر أحزاب المعارضة في الأردن

في سياق هذه الورقة، تم إجراء عدد من المقابلات مع إعلاميين وإعلاميات أردنيين لاستقصاء آرائهم وتجاربهم في هذا المجال، وكانت تلك المقابلات سرية بشكل كلي لحفظ حق الإعلامي، حيث أعرب معظمهم عن استيائهم من القيود التشريعية والمؤسسية التي تحد من العمل الإعلامي الحر والحقيقي

تحليل خيارات السياسة

كما تقدم لاحقاً فإن الإعلام الأردني يعاني من سياسة القمع الحكومية والتضييق الأمني فوفقاً لإحدى الإعلاميات العاملات في "قناة محلية أردنية، وسابقاً مع قناة دولية" تحدثت قائلة: "أن حرية التعبير هي جزء من حماية قيم المجتمع وحماية البلد وجزء من التنمية المستدامة فأنت من خلال الاعلام الحر تحمي إرث وفكر الناس، ولن تستقر الأمور سياسياً أو اقتصادياً أو بأي جانب دون حرية تعبير حقيقية فهي المكون الأساسي للمجتمع الصلب، وإن لم تعمل على دعم حرية التعبير تأكد تاماً أن مؤسساتنا ستصبح فقط مؤسسات تابعة، وسوف يهجرها الجمهور، لأن الإعلام لم يعد يؤمن بمصدر الخبر، ويؤثر بشكل بسيط بالناس لأن مجتمعنا لا يتابع القنوات المحلية، لأن قنواتنا خدمية والشعب لا يريد القناة الخدمية"

إن من المهم أن تملك المؤسسات الإعلامية حرية الطرح والتعبير لأن الأردن يمتاز بنسب التعليم العالية، والروابط والعلاقات القوية إضافة الى ارتفاع نسبة الوعي لدى كافة أفراد المجتمع بحيث يستطيع التمييز إذا ما كانت هذه المؤسسات متحيزة او حرة ذات مصداقية. كما يلاحظ إن المجتمع الأردني يتبنى القضايا الحقوقية والمجتمعية أكثر من المؤسسات الإعلامية، وقد عبرت إحدى العليات بقولها "أنها تأسف على وضع إعلامنا المحلي، فقبل التعبير عن المعلومات يجب أن نمتلكها، و أن نملك حرية التعبير عن الآراء بالكامل وبدون قيود".

أما في جانب تحديات الإعلام والانعكاس الشخصي و إطار حرية تعبير المؤسسات الإعلامية،

فيلاحظ أن الإعلام المحلي مُقنن ومقيد، ويؤثر ذلك على العمل الإعلامي. حيث يلاحظ ان هناك تبايناً في أداء هذه القنوات وقواعد العمل فيها فعلى سبيل المثال توفر قناة الأردن اليوم حريات كاملة وطرح لقضايا حقيقية، أما القنوات المحلية كالمملكة فلا تقارن أساساً لأنها تابعة ومقيدة بالإضافة للذكورية والعشائرية الموجودة داخل القناة نفسها وهناك انتقاص وتقليل واضح من المرأة إن العمل الإعلامي في قناة معينة او أذاعه وإن كان لا يؤثر على التوجهات الشخصية للإعلامي لأرائه إلا أنه مجبر على الاحتفاظ بها لنفسه ويمنع من التعبير عنها حتى على المنصات الشخصية لأنه ملزم بموجب عقد العمل من التعبير عن وجهة نظره/ نظرها على بعض القضايا المحلية والدولية بسبب طبيعة عمل القناة والتي في الأغلب مملوكة او تابعة للدولة الأمر الذي ينعكس على طبيعة المعلومات التي تقدم، مدى شفافيتها، موضوعيتها وحياديتها.

فالقنوات العالمية قادرة على توفير تغطية حقيقية ومحايدة للأحداث في أغلب الأحيان في فشل الإعلام الأردني في توفير هذا التغطية المحايدة ، وبقي على حاله إعلاما مسيرا وفقا لتوجهات الحكومة الرسمية بل ومنحازا للأسف،، فعلى سبيل المثال ، في قضية المعلمين، وفرت كافة القنوات والدول تغطية شاملة للأحداث فيما عجزت القنوات الرسمية بسبب التعليمات عن مناقشتها، والذي يعتبر إشارة قوية لحجم الانتهاك والتحجيم لحرية الإعلام.

فالوصول للخبر الحقيقي والمعلومة والشمولية في تغطية الخبر محفوف دائما بالتحديات وهناك صعوبات تشوب العمل الإعلامي بسبب عدم قدرة على الوصول لجميع الحقائق المتعلقة بالخبر عقبات مرتبطة بالموافقات الأمنية والرقابة، وعدم القدرة على إجراء مقابلات حقيقية بأسئلة واقعية مع المسؤولين. فالنمطية والقواعد التقليدية القاسية التي تنتهجها المؤسسات، و قلة الإبداع والمهنية والمصداقية دائما هي سيدة الموقف ، كما أن قصور القوانين وتحديداً المادة 11 من الجرائم الإلكترونية، وتعقيدات المتعلقة بعدم وجود قوانين لحماية حق الصحفي في السؤال وحق المجتمع في المعرفة وعدم خبرة القنوات الإعلامية وتطورها بما يناسب مع احتياجات المجتمع والتطور التكنولوجي،

فالإعلام المحلي مُقنن ومقيد، مثلاً عند (تطبيق بعض الدول مع الكيان) ، استطاعت العديد من القنوات الإعلامية طرح الموضوع بشفافية إلا الإعلام الأردني والذي منع من تداول او استضافة مسئولين للحديث عنها الأمر الذي ساهم في ، تقزيم دور الإعلام وتهميشه بشكل واضح . أن معظم القنوات في الأردن والتي تتجاوز الخطوط الحمراء يتم تبييها وإغلاقها كقناة الأردن والتي انتهى الحال بإغلاقها فالإعلام يسير حسب المزاج الحكومي ليس أكثر، فمثلاً "الملقي" لم يكن مهتما بالحديث الإعلامي كثيراً، أما في وقت "الرزاز" الذي أتى من الشارع المفروض، مارس أسوأ أنواع العقوبات والتضييق على الإعلام، وكان هناك نوع من البلطجة على الإعلام. كان هناك حالة نادرة تسمى "الأردن اليوم" وقد اختفت أما الآن فالإعلام الأردني يحتضر لم يعد هناك مصداقية بين الناس والإعلام، المواطن أصبح هو المذيع والمصور وغيرها.

إن الحكومة الأردنية بحاجة لإعادة النظر بالقيود المفروضة على الإعلام بشكل عام والإعلام المرئي بشكل خاص، وهذا يتم من خلال مراجعة الأطر القانونية الناظمة للعمل الإعلامي ، على ان يتم في الوقت نفسه دعم الدولة للإعلام والعمل على استقلاليته وضمان حق السؤال والحصول على المعلومة للإعلاميين . أيضا يلاحظ قصور المناهج التعليمية وضعفها فيما يخص العمل الإعلامي وحق الحصول على المعلومة سواء على مستوى التعليم الأساسي او التعليم الجامعي الأمر الذي ساهم في ضعف الثقافة الإعلامية بين أفراد المجتمع . إن من المهم أن يتم تغيير المناهج وبنائها بشكل يدعم الثقافة الإعلامية مع توفير إيمان حقيقي بأهمية حرية التعبير ودورها في التنمية على جميع المستويات.

إن خيارات السياسة والتي طرحها هذه الورقة تتضمن عدد من خطوات الإصلاح التشريعي والتنظيمي على عدة مستويات وعبر الشراكة مع عدد من المؤسسات الوطنية والتي يجب تنفيذها من خلال وضع خطة محكمة مرتبطة بإطار زمني محدد.

أدناه مجموعة الإجراءات لتفعيل جهود كافة الجهات الشريكة ذات العلاقة لتحقيق التغيير المطلوب الا وهو تحسين التعبير عبر الإعلام المرئي

الإطار الزمني (قصير، متوسط، طويل)	الجهات ذات العلاقة	الإجراءات الإصلاحية التنفيذية
الخيار الأول : مقترح تشريعي قانون متعلق بإلغاء المادة ١١ من قانون الجرائم الالكترونية		
متوسط (٣-٦)	مجلس النواب، هيئة الإعلام رئاسة الوزراء ديوان الرأي والتشريع	• تقديم ورقة سياسات متخصصة حول المادة ١١ وأثارها السلبية وبيان الاعتبارات القانونية التي تدعم خيار الإلغاء
الخيار الثاني: مراجعة المناهج المدرسية والجامعية لتحسين صور الإعلام المرئي ودوره في عملية التنمية المستدامة وتعزيز منظومة حقوق الإنسان		
الخيار الثالث: تنفيذ حملات حشد وكسب تأييد لتغيير النظرة النمطية حول الإعلام وتحقيق استقلاليته		
قصير (٣-٦ شهور)	المعهد الهولندي، مدرسة السياسات التابعة للمعهد، محطات تلفزيونية وإذاعية	• تشكيل فريق فني لتطوير خطة الحشد وكسب التأييد
قصير (٣-٦ شهور)	المعهد الهولندي، مدرسة السياسات التابعة للمعهد، محطات تلفزيونية وإذاعية	• تطوير خطة لحملة الكسب وحشد التأييد
قصير (٣-٦ شهور)	المعهد الهولندي، مدرسة السياسات التابعة للمعهد، محطات تلفزيونية وإذاعية	• توفير الدعم المالي لتنفيذ أنشطة حملة الحشد وكسب التأييد
متوسط (٦شهور-١ سنة)	المعهد الهولندي (مدرسة السياسات) التابعة للمعهد، محطات تلفزيونية وإذاعية	• تنفيذ حملة كسب التأييد من خلال قنوات ومنابر إعلامية متعددة

الخاتمة والتوصيات

وختاماً ، يمكننا القول أن التشريعات هي العامل الأساسي لنهضة الإعلام، فهناك الكثير من القوانين الفعالة والقاصرة مثل المادة 11 من الجرائم الإلكترونية و الكثير من التعقيدات ، إضافة لعدم وجود قوانين لحماية حق الصحفي في السؤال وحق المجتمع في المعرفة وتلاعب كبير في الشكوى وطريقة الشكوى فنحن بحاجة لقوانين تدفع بتكوين بيئة صديقة للحريات من خلال تأمين حق الحصول على المعلومة كخطوة أولى.

فالعالم تغير وتطور بشكل مخيف، والأجيال القادمة هي اذكي بكثير وإذا لم يكن هناك تطور سيكون هناك تلاشي للإعلام. إن هناك حاجة لإهداء الحريات وتوسيع نطاقها عبر المنابر الإعلامية المختلفة لأن الحريات لا تقتصر على شاشة والقمع يخلق معارضة مضللة. يجب احتواء النقد والمعارضة وليس تضليلها . فمن المهم مراجعة البيئة التشريعية بحيث تكون حاضنة للحريات بشكل قانوني، ودعم الدولة للإعلام والعمل على استقلاليته وإلغاء المادة 11 من قانون الجرائم الإلكترونية وضمان حق السؤال والحصول على المعلومة للإعلاميين ضمان حق المعرفة للمجتمع

و ضرورة تغيير المناهج وبنائها بشكل يدعم الثقافة الإعلامية مع توفر إيمان حقيقي بأهمية حرية التعبير ودورها في التنمية على جميع المحاور وإلغاء جميع التشريعات القديمة، وخلق تشريعات جديدة تواكب احتياجات الناس ونمط حياتهم لأن الإعلام سيسقط بدون تشريعات ناظمة متطورة تناسب المشهد الحالي.

قائمة المراجع

- دراسة العلاقة بين حرية التعبير والأمن في الأردن - د. حمدي القبيلات
- مقال صحفي: قانون الجرائم الإلكترونية وحرية التعبير - د. نهلا عبد القادر المومني - صحيفة الغد.
- دراسة حالة الحريات الإعلامية في الأردن
- [/https://www.7iber.com/politics-economics/who-owns-media-in-jordan](https://www.7iber.com/politics-economics/who-owns-media-in-jordan)

